IUGJIS
Vol 24, No2, 2016, pp 33-66

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية

تاريخ الإرسال (2015/10/05)، تاريخ قبول النشر (2016/01/25)

حَدِيثُ "أَنْزِلُوا النّاسَ مَنَازِلَهُمْ" دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيّةٌ

د. هشام محمود زقوت[1,*]

[1]قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:
e-mail address: hzagot@iugaza.edu.ps

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة حديث مهم من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وهو حديث "إنزال الناس منازلهم"، وقد قام الباحث بجمع طرقه المختلفة وتخريجها، ودراسة أسانيده، وما يتعلق بها، وترتيب المتن الجامع، وبيان غريب ألفاظها، وتوضيح فقه الحديث، وبيان الفوائد التربوية والقضايا الفقهية والدعوية المستنبطة من هذا الحديث.

وقد خلص الباحث إلى أنه يجب أن نحسن الأدب مع الناس، ونراعي الفروق الفردية بينهم، ومَقَادِيرهم وَمَرَاتِبهمْ وَمَنَاصِبهمْ وَتَفْضِيل بَعْضهمْ عَلَى بَعْض فِي الْمَجَالِس وَفِي الْقِيَام وَغَيْر ذَلِكَ مِنْ الْحُقُوق، وقد سوى الشارع بينهم في الحدود وأشباهها، لهذا يجب على الدعاة والمربين إلى انتهاج الأساليب النبوية في معاملة الناس، وعدم التعقيد والتعجيز في التعامل معهم.

كلمات مفتاحية:

إنزال الناس منازلهم، السنة النبوية.

"Taking Down People Their Right Places", Hadeeth Analytical Study

Abstract

This research deals with the study of an important Hadeeth of the Prophet Mohammed (peace be upon him), which talks about "taking down people their right places."

The researcher has collected this Hadeeth's different ways and extraction , and has studied its script and what is related to it; including the collective Matn, shown its strange pronunciations, clarified the fiqh of the Hadeeth, the educational advantages, the juristic and advocacy issues derived from this Hadeeth.

The researcher concluded that we must improve the literature with the people, and take into account individual differences between people, the stature of them, their social status and other rights; because the lawgiver did not differentiate between people in borders and others. so advocates and educators must follow up prophetic methodology, and to avoid complexity in dealing with people.

Keywords:

Taking Down People their Right Places, The Sunnah.

مقدمة:

الحمد لله الكريم المنَّان، ذي النعمة والفضل والإحسان، الذي فضَّل ديننا على سائر الأديان، وامتنَّ علينا بإرساله أفضل خلقه لديه، وأكرمهم عليه، محمد "صلى الله وسلَّم عليه"، وبعد:

قال الحافظ السخاوي[1]:" فإنَّ الأحاديث النبوية والآثار المحمدية، أصل العلوم بعد القرآن، وقاعدة الشريعة وأركان الإيمان، ومن أراد اللَّه تعالى به الخير، وحفظه من السوء والضَّيْر، وفَّقه لجمعها وتحريرها، وأرشده لتفهيمها وتقريرها، مخلصًا في ذلك النية والعمل، متجنبًا طريق الخطأ والزلل".

ولقد جاء الإسلام موافقًا لفطرة الناس وطبيعتهم البشرية، وإن من الأخلاق السوية تقدير الناس، ومراعاة مقاديرهم ومناصبهم وتفضيل بعضهم على بعض في المجالس والقيام والمخاطبة والمكاتبة، فالله تعالى فضل بعض الرسل على بعض، ومن سنة النبي "صلى الله عليه وسلم" أن نكرم كريم القوم.[2]

وجاء حديثنا هذا يشتمل على قضية اجتماعية هامة، تكمن في الأخلاق الواجب اتباعها مع أصحاب الهيئات والعلماء وأصحاب الفضل وأهل الحل والعقد؛ لأن كثيرًا من المشاكل تنتج عن سوء الخلق وقلة الأدب في حياة بعض الناس، وذلك من عدم إنزال الناس منازلهم فإن تعظيم الأنبياء، وإكرام الأتقياء، واحترام الأولياء، وتوقير العلماء، ورحمة الضعفاء واجب شرعي، ويشتمل الحديث أيضًا على قضية تربوية هامة وهي مراعاة الفروق الفردية.

ورَوت هذا الحديث عن النبي "صلى الله عليه وسلم" عائشة "رضي الله عنها"، وقد اعتمد الباحث واختار الرواية التي أخرجها الإمام أبو داود في كتاب السنة كأصل، ثم خرَّج الطرق الأخرى عليها مع إثبات الفروق بين المتون إن وجدت، ثم قام بذكر شواهد الحديث، وبيَّن الباحث الألفاظ الغريبة، واللطائف البلاغية التي وردت في الطرق المختلفة للحديث، وذكر سبب ورود الحديث وإيراده، وجمع بين الروايات المختلفة، والقضايا التربوية والدعوية، والفوائد المستنبطة من الحديث، وختم البحث بخاتمة ذكر فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها، وذكر المصادر التي اعتمدها في هذا البحث مرتبة على حسب حروف الهجاء عدا القرآن الكريم فذكره في أول المصادر.

أولًا: أهمية الموضوع وبواعث اختياره:

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

1. كونه يقدم خدمة لطلبة العلم الشرعي في شرح حديث يتناول موضوعًا مهمًا لهم.
2. يعالج قضية اجتماعية خطيرة تتعلق بحياة الناس وشئونهم.
3. كونه من الأحاديث التي أخرجها الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، وقد اختلف العلماء فيه بين تحسين وتضعيف.
4. لقد آثر الباحث الكتابة في هذا الموضوع لما وجد لديه من رغبة في الحديث عنه، إضافة إلى ما يشكله هذا الموضوع من أهمية لديه.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. دراسة حديث "إنزال الناس منازلهم" دراسة تحليلية لتوضيح جميع جوانبه الحديثية والفقهية.

(1) السخاوي، الجواهر والدرر (53/1).

(2) أخرجه ابن ماجه حديث "إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمُ قَوْمٍ فَأَكْرِمُوهُ" قال الألباني: حسن، وفي إسناده سعيد بن مسلمة وهو ضعيف 1223/2ح3712، وورد في رواية مرسلة صحيحة كما في المراسيل لأبي داود ص347 ح511، وفي المصنف لابن أبي شيبة 227/21.

2. الحكم على الحديث بما يناسبه.
3. توضيح المنهج التربوي المستمد من الحديث.

ثالثاً: منهج البحث وطبيعة عمل الباحث:

قام الباحث باتباع المنهج التحليلي والاستنباطي، من خلال تتبع الحديث من مظانه، والحكم عليه، ودراسته دراسة تحليلية، حسب ما يلي:

1. كانت الدراسة الحديثية على الرواية في مقدمة صحيح مسلم، وفي سنن أبي داود، أما باقي الروايات فقد تم ذكر ألفاظها في المتن الجامع.
2. ذكر الباحث متابعات الحديث من كتب السنة النبوية، سواء كانت تامة أو قاصرة.
3. بالنسبة لتراجم رجال الحديث ترجم الباحث لرجال إسناد سنن أبي داود، حيث اكتفى بتوثيق وتضعيف ابن حجر، وأما الراوي الذي فيه علة، أو المختلف فيه فتوسع في دراسته.
4. قام الباحث بصياغة المتن الجامع للخروج بخلاصة طرق الحديث.
5. بيّن الباحث غريب الحديث من كتب اللغة العربية، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير، وشروحات الحديث، والأنساب من كتاب الأنساب للسمعاني.

رابعًا: خطة البحث:

تناول الباحث الحديث في ثمانية عشر بندًا وهي في قسمين:

القسم الأول: القضايا المتعلقة بالإسناد وتشمل التالي: تَخْرِيجُ الحَدِيثِ، ودِرَاسَةُ رِجَالِ السَّنَدِ، والحكم على الإسناد، وأَلْفَاظُ التَّلَقِي "التحمل" وَالْأَدَاءِ، لَطَائِفُ السَّنَدِ، ورِحْلَةُ الحَدِيثِ، ومَنَهِجُ المصنف فِي الحَدِيثِ، والتَّحَقُّقُ مِنْ شَرْطِ الإمام فِي الحَدِيثِ.

القسم الثاني: القضايا المتعلقة بالمتن وتشمل التالي: العلاقة بَيْنَ التَّرْجَمَةِ وَالْحَدِيثِ، وسَبَبُ وُرُودِ الحَدِيثِ والإيراد، والمتن الجامع، والمقارنة بين ألفاظ الحديث، والمعنى العام للحديث، واللُّغَةُ وَغَرِيبُ اللَّفْظِ، والمباحث الموضوعية، ومشكل الحديث والمسائل التي تتعلق به، وأحكام الحديث الفقهية، واللطائف الدعوية والتربوية، واللطائف البيانية في الحديث، وما يستفاد من الحديث والإعراب.

الرواية المعتمدة من طريق الصحابية الجليلة عَائِشَةَ "رضي الله عنها":

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه:" وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ "رضى الله تعالى عنها" أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– أَنْ نُنَزِّلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ"[1]

قال الإمام أبو داود في سننه: "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَابْنُ أَبِي خَلَفٍ، أَنَّ يَحْيَى بْنَ الْيَمَانِ، أَخْبَرَهُمْ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَبِيبٍ، أَنَّ عَائِشَةَ مَرَّ بِهَا سَائِلٌ، فَأَعْطَتْهُ كِسْرَةً وَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَهَيْئَةٌ فَأَقْعَدَتْهُ فَأَكَلَ فَقِيلَ لَهَا فِي ذَلِكَ فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ". قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَحَدِيثُ يَحْيَى مُخْتَصَرٌ. ومَيْمُونٌ لَمْ يُدْرِكْ عَائِشَةَ"[2].

(1) صحيح مسلم، المقدمة (2/1).
(2) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في تَنْزِيلِ النَّاسِ مَنَازِلَهُم، 677/2 برقم 4842.

القسم الأول: القضايا المتعلقة بالإسناد

أولًا: تَخْرِيجُ الحَدِيثِ:

هذا الحديث ذكره الإمام مسلم في مقدمة صحيحه معلقاً بلفظ "وقد ذُكر عن عائشة رضي الله عنها"[1].

وكذلك أخرجه أبو داود في سننه[2] وقال أبو داود :(وَحَدِيثُ يَحْيَى مُخْتَصَرٌ. ومَيْمُونٌ لَمْ يُدْرِكْ عَائِشَةَ[3]).

وأخرجه أبو يعلى في مسنده[4]، وابن أبي عاصم في الزهد[5]– ومن طريق ابن أبي عاصم أخرجه أبو الشيخ الأصفهاني في أمثال الحديث[6]بنفس اللفظ، وابن عساكر[7] من طريق الحسين بن إسماعيل والسخاوي في الجواهر والدرر[8] من طريق عبد الله بن محمد بن عبد الحميد كلهم عن أبي هشام الرفاعي عن يحيى بن يمان عن سفيان الثوري عن حبيب عن ميمون عن عائشة (وذكروا الحديث).

وكذلك أخرجه أبو نعيم في المستخرج[9] وفي الحلية[10] من طريق اسحاق بن راهويه وأبي هريرة الواسطي، وابن خزيمة في صحيحه[11] والبزار[12] وأبو يعلى[13] في مسنديهما، والبيهقي في الآداب[14] والعسكري في الأمثال وغيرهم. [15]

وتابع أبو هشام الرفاعي عن يحيى بن يمان (إسحاق بن إبراهيم بن حبيب الشهيد) عند السخاوي[1] والبزار[2] قال البزار في مسنده: (هذا الحديث لا يعلم عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفا).[3]

---

(1) وهذا هو الأصل فيما يروى من المعلقات في الصحيحين وغيرهما أن لا يُقال في حقها (أخرجه أو رواه) بل يقال: (ذَكره) يقول الزيلعي رحمه الله في (نصب الراية 458/2): (وجهل من قال – أي في حديث معلق عند البخاري– رواه البخاري وإنما يُقال في مثل هذا: ذكره ولا يُقال: رواه).

إلا أنه ينبغي التنبيه على أن البخاري وإن كان لا يجزم بالمعلق فإنه لا يكون ضعيفًا عنده مثاله ما رواه في صحيحه كتاب الإيمان باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر رقم 48 وفيه: ويُذكر عن الحسن...فذكره فقال الحافظ في الفتح 111/1 معلقًا على هذا التعليق: (وقد يّستشكل ترك البخاري الجزم به مع صحته عنه، وذلك محمول على قاعدة ذكرها أي شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ رحمه الله وهي "أن البخاري لا يخص صيغة التمريض بضعف الإسناد بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضًا لما عُلم من الخلاف في ذلك) .

(2) كتاب الأدب، باب في تَنْزِيلِ النَّاسِ مَنَازِلَهُم، 677/2 برقم 4842.

(3) قال صاحب بذل المجهود الشيخ السّهارنفوري "قال أبو داود: وحديث يحيى مختصر "أي يحيى بن إسماعيل شيخ المصنف" مختصر" وفي النسخة المكتوبة التي عليها المنذري وحديث يحيى بن اليمان وهو خلاف الصواب. كُتب في حاشية النسخة الأحمدية وكذلك في المدنية: كذا وقع في رواية اللؤلؤي يحيى بن اليمان وصوابه يحيى بن إسماعيل، بذل المجهود (19/89–90).

(4) (4842).

(5) (ص50 رقم 90).

(6) (رقم 241) .

(7) تاريخ دمشق (43/184).

(8) (1/55).

(9) (1/89).

(10) (4/379).

(11) قال السخاوي: "وكذا صححه ابن خزيمة لأنه أخرجه في كتاب السياسة من صحيحه" (الجواهر والدرر 1/56).

(12 نقله النووي في شرح مسلم 1/19.

(13) 8/246 رقم 4826.

(14) ص 99 رقم 244.

(15) المقاصد الحسنة ص164 وكشف الخفاء للعجلوني 1/194، والشذرة في الأحاديث المشتهرة، لابن طولون 1/125 رقم 161 وقال المنذري (وابن خزيمة لا يخرج في صحيحه فِيهِ شَيْئًا من المراسيل) الترغيب والترهيب 1/34 رقم 50 وراجع النصيحة للألباني ص261.

قال السخاوي[4] "ولفظ أبي نعيم في الحلية: أن عائشة كانت في سفر فأمرت لناس من قريش بغداء فمر رجل ذو هيئة فقالت : ادعوه فنزل فأكل ومضى، وجاء سائل فأمرت له بكسرة فقالت: إن هذا الغني لم يجمُل بنا إلا ما صنعنا به وإن هذا السائل سأل، فأمرتُ له بما يرضاه، وإن رسول اللَّه –صلى اللَّه عليه وسلم– أمرنا أن نُنزل الناس منازلهم".

وللحديث طريق آخر أخرجها الخطيب البغدادي في الجامع[5] وفي كتابه الآخر المتفق والمفترق[6] من طريق يحيى ابن اليمان عن سفيان عن أسامة بن زيد عن عمر بن مخراق عن عائشة قالت: أمرنا رسول الله ﷺ "أن ننزل الناس منازلهم".

ورواه البيهقي في شعب الإيمان[7] من طرق عدة منها طريق الطبراني عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن أحمد بن أسد البجلي ومن طريق علي بن عبد العزيز عن محمد بن عمار الموصلي ومن طريق الحضرمي والمعمري كلهم عن مسروق بن المرزبان عن يحيى بن يمان به.

وفيه: قال أبو القاسم –يعني الطبراني– (لم يروه عن سفيان إلا ابن يمان)، وقال الإمام أحمد: وعمر بن مخراق عن عائشة مرسل.[8]

قال البيهقي: ورواه يحيى بن يمان أيضاً عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب عن عائشة وهو أيضاً مرسل.

وكذلك أخرجه في كتاب الآداب[9] من طرق كثيرة عن يحيى بن اليمان عن سفيان عن أسامة بن زيد عن عمر بن مخراق عن عائشة وذكره.

قال البيهقي عقِبها: "قال سليمان الطبراني لم يروه عن سفيان إلا ابن يمان، وذكر سليمان رواية يحيى بن يمان عن سفيان عن حبيب عن ميمون في ترجمة حبيب فكأن يحيى بن يمان رواه على الوجهين جميعًا".

شواهد الحديث:

1. قال السخاوي في الجواهر والدرر: "رويناه في (جزء الغسولي) بسند ضعيف" ثم قال:" وكذا رويناه في حديث أوله: "أنا أشرف الناس حسبًا" في "مسند الفردوس"[10] من حديث جابر أيضًا بلفظ "أنزلوا الناس على قدر مروءاتهم"[11].
2. قال السخاوي رحمه الله (ورويناه في "أنس العاقل وتذكرة الغافل" لأبيّ النّرسي من طريق أبي إسحاق السبيعي عن الحارث بن مضرب عن علي "ﷺ" قال وذكره)[12] ولم يحكم عليه.

(1) السخاوي، الجواهر والدرر (55/1).
(2) السخاوي، الجواهر والدرر (55/1).
(3) نقله النووي في شرح مسلم (19/1).
(4) السخاوي، الجواهر والدرر (55/1).
(5) (347/1 ح 797).
(6) 164/1، السخاوي، الجواهر والدرر (58/1).
(7) (367/13 رقم 10489) .
(8) قال البخاري في التاريخ الكبير195/6: (عمر بن مخراق عن رجل عن عائشة مرسل روى عنه أسامة بن زيد) و قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (135/6): (عمر بن مخراق روى عن رجل عن عائشة روى عنه أسامة بن زيد، سمعت أبي يقول ذلك)، وقال العراقي في التقييد والإيضاح: "ويحتمل أن الرجل الذي أبهمه عمر بن مخراق هو ميمون بن أبي شبيب فلا يكون له إلا وجه واحد كما قال البزار في التقييد والإيضاح (ص330).
(9) (ص99 رقم 244).
(10) تفرد به الديلمي في مسنده 45/1 رقم 111، وقال الألباني: "ما تفرد به الدّيلمي فهو ضعيف". السلسلة الضعيفة 337/6 رقم 2814.
(11) السخاوي، الجواهر والدرر (59/1).
(12) السخاوي، الجواهر والدرر (59/1–60).

3. أخرج ابن عساكر[1] بإسناده إلى نوح بن قيس عن سلامة الكندي عن الأصبغ بـــن نباتة عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: (جاءه رجل، فقال: يا أمير المؤمنين إن لي إليك حاجة فرفعتها إلى الله قبل أن أرفعها إليك، فإن أنت قضيتها حمدت الله و شكرتك، و إن أنت لم تقضها حمدت الله و عذرتك، فقال علي: اكتب على الأرض فإني أكره أن أرى ذل السؤال في وجهك، فكتب: إني محتاج، فقال علي: علي بحلة، فأتي بها، فأخذها الرجل فلبسها، ثم أنشد يقول:

كســـوتني حلـــة تبلـــى محاســـنها فســـوف أكســـوك مـــن حســـن الثنـــا حلـــلا

إن نلـــت حســـن ثنـــائي نلـــت مكرمـــة ولســـت تلقـــى بمـــا قـــد قلتـــه بـــدلا

إن الثنـــاء ليحيـــى ذكـــر صـــاحبه كالغيـــث يُحيـــي نـــداه الســـهل والجـــبلا

لا تزهـــد الـــدهر فـــي زهـــد تواقعـــه فكـــل عبـــد ســـيجزى بالـــذي عمـــلا

فقال عليٌّ: علَيَّ بالدنانير! فأتي بمائة دينار فدفعها إليه، فقال الأصبغ: فقلت: يا أمير المؤمنين! حلة و مائة دينار؟ قال: نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "أنزلوا الناس منازلهم" قال: وهذه منزلة هذا الرجل عندي.

قال الألباني: "وهذا إسناد واه جدًا، آفته الأصبغ هذا، فإنه متروك متهم بالكذب. وسلامة الكندي، كأنه مجهول، أورده ابن أبي حاتم من رواية نوح بن قيس هذا فقط عنه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، والقصة تلوح عليها لوائح الوضع"[2].

4. روى الخرائطي في مكارم الأخلاق[3] بإسناده إلى معاذ بن جبل، قال: قال رسول الله ﷺ: "أنزل الناس منازلهم من الخير والشر، وأحسن أدبهم على الأخلاق الصالحة".

قال السخاوي: (ولا يصح إسناده)[4]، وقال الألباني[5]: "وهذا سند ضعيف، وله علتان: الأولى أبو سليمان هذا قال البخاري: "له حديث طويل منكر في القصص"، والأخرى: بكر بن سليمان، لم أجد من ذكره".

ثانيًا: دِرَاسَةُ رِجَالِ السَّنَدِ، والحكم على الإسناد:

1. **يحيى بن إسماعيل الواسطي:** أبو زكريا، قال أحمد بن حنبل أعرفه قديما، وكان لي صديقا[6]، وقال أبو حاتم: أدركته ولم أكتب عنه[7]، وذكره ابن حبان في الثقات[8]، قال أحمد: ما عرفناه ببدعة، فبلغ هذا يحيى، فقال: صدق أبو عبد الله، ما عرفني ببدعة قط، وقال عبد الله

(1) ابن عساكر، تاريخ دمشق (523/42).
(2) السلسلة الضعيفة والموضوعة 368/4 رقم 1894.
(3) 37/1 رقم 46.
(4) السخاوي، الجواهر والدرر (59/1).
(5) السلسلة الضعيفة للألباني (367/4 رقم 1892).
(6) المزي، تهذيب الكمال (205/31).
(7) ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل (126/9).
(8) 251/9.

بن أحمد: ذكّر لأبي ما يرميه به الناس، فقال: سبحان الله ومن يقول هذا ؟ وأنكر ذلك إنكارًا شديدًا [1]، قال ابن حجر في التقريب: مقبول من العاشرة.[2]

خلاصة القول فيه: مقبول.

2. **محمد بن أحمد بن أبي خلف**، واسمه محمد السلمي مولاهم، أبو عبد الله، البغدادي القطيعي، إمام مسجد أبي معمر القطيعي[3]، وثقه أبو حاتم[4]، وقال: ثقة صدوق[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6]، وقال ابن حجر: ثقة ت 236هـ.[7]

خلاصة القول فيه: ثقة.

3. **يحيى بن يمان العجلي** "**أبو زكريا**"، قال وكيع: ما كان أحد من أصحابنا أحفظ منه، كان يحفظ في المجلس خمس مئة حديث، ثم نسي[8]، وقال العجلي: من كبار أصحاب الثوري وكان ثقة جائز الحديث متعبدًا معروفًا بالحديث صدوقًا إلا أنه فلج بآخره فتغير حفظه وكان فقيرًا صبورًا[9]، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث، في حديثه بعض الصنعة، ومحله الصدق[10]، وقال ابن سعد: وكان كثير الحديث كثير الغلط لا يحتج به إذا خولف[11]، وقال أحمد: ليس بحجة في الحديث[12]، وقال ابن المديني: صدوق ثقة تغير حفظه، وقال يحيى والنسائي: ليس بالقوي، وقال مرة كان يضعف في آخر عمره، وقال أبو داود يخطئ في الأحاديث ويقلبها[13]، وقال النسائي: "لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ لِسُوءِ حِفْظِهِ وَكَثْرَةِ خَطَئِهِ"[14]،وقال يعقوب بن شيبة: صدوق، وأنكروا عليه كثرة الغلط.[15]، وقال زكريا الساجي: ضعفه أحمد، وقال: حدث عن الثوري بعجائب[16]، وقال الذهبي: صدوق فلج فساء حفظه[17]، وقال أبو هشام الرفاعي عن يحيى بن يمان أحفظ عن سفيان الثوري أربعة آلاف حديث في التفسير[18]، و لكن بالنظر لكلام أهل العلم فيه يتبين أنه رجل مختلف فيه[19] فابن معين قال فيه مرة: أرجو أن

(1) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح وذم 170/1.
(2) تقريب التهذيب ص587 رقم 7505.
(3) تهذيب الكمال 347/24.
(4) الكاشف للذهبي 154/2.
(5) تاريخ بغداد 335/1. وابن ابي حاتم، الجرح والتعديل (138/8).
(6) 91/9 رقم 15356.
(7) تقريب التهذيب ص466 رقم 5711.
(8) العبر في خبر من غبر 56/1.
(9) العجلي، الثقات (360/2.
(10) الجرح والتعديل 199/9.
(11) الطبقات الكبرى لابن سعد 391/6.
(12) تذكرة الحفاظ 209/1.
(13) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، 206/3، تاريخ بغداد 125/14، تذكرة الحفاظ ص 209/1.
(14) سنن النسائي 730/8رقم 5719.
(15) المختلطين للعلائي ص131 رقم 46.
(16) تهذيب التهذيب 306/11.
(17) الكاشف 379/2.
(18) تهذيب الكمال 59/32.
(19) انظر: تهذيب التهذيب 306/11.

يكون صدوقًا، وقال مرة ضعيف، وقال مرة : ليس به بأس، وهكذا إلا أن الذهبي لم يرتضِ تضعيفه ورد روايته بل قال بعد أن ذكره في السير[1] بعد ذكره قول أحمد في يحيى: ليس بحجة فقال: (قد رضيه مسلم)[2] يريد بذلك الذهبي أن حديثه في دائرة القبول بل صرح بعدها بعدها بحسن حديثه فقال بعد قول النسائي : ليس بالقوي (قلت: حديثه من قبيل الحسن).

وقال ابن حجر: صدوق عابد يخطئ[3] كثيرًا وقد تغير[4]، ت 189هـ.[5]

قلت: هو صدوق قد تغير حفظه "أي أخف من الاختلاط" وله متابعة، وبالجملة فحديث مثله حسن ما لم يتفرد.

4. **سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري "أبو عبد الله"**[6]، ولد سفيان سنة سبع وتسعين في خلافة سليمان بن عبد الملك[7]، قال ابن عُيينة: كَانَ العلم ممثَّلاً بَيْنَ يدي سفيان، وقال شعبة وابن معين وجماعة: "سفيان أمير المؤمنين فِي الحديث"، وقال ابن المبارك: "لا أعلمُ عَلَى وجه الأرض أعلمَ منه"[8]، وثقه ابن سعد وقال: وكان ثقة مأمونًا وكان ثبتًا[1]، وقال النسائي: هو أجل من أن يقال فيه ثقة[2]، وثقه ابن

(1) 8/356-357.

(2) يقول الذهبي في الموقظة(79) وهو يتكلم عن من أخرج له الشيخان وتكلم فيه قال: (فتارة يكون الكلام فيه تعنّتاً والجمهور على توثيقه فهذا حديثه قويٌ جدًا وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار فهذا حديثه لا ينحط عن مرتبة الحسن التي قد نسميها: من أدنى درجات الصحيح ، فما في الكتابين بحمد الله رجل احتج به البخاري أو مسلم في الأصول ورواياته ضعيفة بل حسنة أو صحيحة ومن خرّج له البخاري أو مسلم في الشواهد والمتابعات ففيهم من في حفظه شيء وفي توثيقه تردد فكلّ من خرّج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة فلا مَعْدِل عنه إلا ببرهانٍ بيّن) .

(3) فائدة مهمة فيما يقول فيه الحافظ ابن حجر (صدوق يخطئ).

قال الألباني في صحيح أبي داود 1/34 (قال الحافظ في الحسن بن ذكوان صدوق يخطئ، فقال الألباني: فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى ما لم يظهر خطأه) .

وقال في الصحيحة (6/156 رقم 2657) (قال الحافظ صدوق يخطئ، فقال الألباني: فمثله وسط يدور حديثه بين أن يكون حسناً لذاته أو حسناً لغيره فإن توبع لم يتوقف الباحث عن تحسينه) .

وقال في الصحيحة (8/21،19/19) (ولخص ذلك الحافظ نفسه في التقريب فقال: صدوق يخطئ، وذلك يعني أنه من المرتبة الخامسة عنده كما شرحه في المقدمة وهي فيمن يكون حديثه مرشّحاً للتحسين بغيره) ، وقال في تمام المنة ص203 (قوله أي ابن حجر صدوق يخطئ ليس نصاً في تضعيفه للراوي به فإننا نعرف بالممارسة والتتبع أنه كثيراً ما يحسن حديث من قال فيه مثل هذه الكلمة) وقال الشيخ المحدّث حماد الأنصاري كما في كتاب (المجموع من حياته 2/525) :(إن قول الحافظ ابن حجر عن الراوي" صدوق يخطئ" يعني به الحافظ: أن الراوي حديثه في درجة الحسن) .

وأما قول الحافظ في الراوي " صدوق يخطئ كثيراً " فقد قال الألباني:" وأما فهم بعض المعاصرين من عبارة الحافظ ابن حجر في التقريب أنها تفيد توثيق فهذا فهم لا يغبطون عليه، وقد سألت الشيخ أحمد بن الصديق حين التقيت به في ظاهرية دمشق عن هذا الفهم فتعجب منه؛ فإن من كثر خطؤه في الرواية سقطت الثقة به بخلاف من قلّ ذلك منه، فالأول ضعيف الحديث والآخر حسن الحديث ولذلك جعل الحافظ في شرح النخبة من كثر غلطه قرين من ساء حفظه وجعل حديث كل منهما مردوداً فراجعه مع حاشية الشيخ علي القاري عليه "(التوسل ص94)

وقال أيضًا: "هذا نص من شيخ الإسلام على أن كلمة (يغلط كثيرًا) صيغة جرح لا تعديل ولا يخفى أنه لا فرق بينهما وبين كلمة (يخطئ كثيرًا)" (التوسل ص106). وانظر: معجم مصطلحات المحدثين لمحمد آبادي ص84.

(4) ولكن هذا التغيير لا يضر فلا يُساق مساق الاختلاط ، يقول الإمام الذهبي في السير(6/35): (إن الحافظ قد يتغير حفظه إذا كبر وتنقص حِدّة ذهنه فليس هو في شيخوخته، كهو في شبيبته وما ثم أحد بمعصوم من السهو والنسيان، وما هذا التغير بضارٍ أصلاً وإنما الذي يضر الاختلاط) وقال الألباني: (المتغير لا يُساق مساق المختلط ولا يعامل معاملته فيما أعلمه من صنيع أهل العلم في تخريجاتهم وتصحيحاتهم ويقوّون حديثه لأن التغير أقلّ سوءًا من الاختلاط ، فحديثه على أقل الدرجات حسن ولا سيما إذا توبع) (الصحيحة 7/1414 رقم 3485).

(5) تقريب التهذيب ص 466 رقم5711 .

(6) المزي، تهذيب الكمال (11/154).

(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى (6/371).

(8) الصفدي، الوافي بالوفيات (15/175)، والذهبي، تذكرة الحفاظ (1/151).

حبان[3]، والعجلي[4] وقال ابن أبى ذئب: "ما رأيت أشبه بالتابعين من سفيان"، وقال أبو حاتم وأبو زرعة وابن معين: "هو أحفظ من شعبة"[5]، قال ابن حجر: "ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس"[6]، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وقال البخاري: "ما أقل تدليسه" ت 161هـ.[7]

خلاصة القول فيه: ثقة تدليسه لا يضر.

5. **حبيب بن أبي ثابت**، واسمه قيس بن دينار، ويقال قيس بن هند، ويقال هند الأسدي، أبو يحيى الكوفي مولى بني أسد بن عبد العزى[8]، قال أحمد بن عبد الله العجلى: تابعي ثقة، وكان مفتى الكوفة قبل حماد بن أبى سلمة، وكان ثبتًا في الحديث[9] وقال يحيى بن معين والنسائي: ثقة [10] وقال ابن المبارك عن سفيان: حدثنا حبيب بن أبي ثابت وكان دعامة أو كلمة تشبهها[11] وذكره ابن حبان في الثقات، وقال كان مدلسًا[12]، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة[13]، وقال الذهبي[14]: الإِمَامُ، الحَافِظُ، فَقِيْهُ الكُوْفَةِ، وذكره ابن حجر فقال: ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدليس من الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، مات سنة تسع عشرة ومائة، أخرج له الجماعة، ولا يحتج بروايته إلا إذا صرَّح بالتحديث[15]، وقد صرح بالسماع في رواية ابن أبي عاصم في الزهد[16].

خلاصة القول فيه: ثقة مدلس من الثالثة.

6. **ميمون بن أبى شبيب الربعي أبو نصر الكوفي ويقال الرقي.**

قال أبو حاتم: صالح الحديث[17]، وقال الذهبي: صدوق[18]، وقال أبو داود: لم يدرك عائشة[19]،وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن ميمون بن أبي شبيب عن عائشة متصل قال لا.[1]

---

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى (371/6).
(2) تهذيب التهذيب (114/4).
(3) ابن حبان، الثقات (177/6).
(4) العجلي، الثقات (411/1).
(5) تهذيب التهذيب (115/4).
(6) تقريب التهذيب ص 244 رقم 2436.
(7) طبقات المدلسين (ص32).
(8) تهذيب الكمال (358/5).
(9) العجلي، الثقات (281/1).
(10) تهذيب التهذيب (178/2).
(11) الغتيابي، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (173/1).
(12) 137/4رقم 2169.
(13) الجرح والتعديل (107/3).
(14) سير أعلام النبلاء (288/5).
(15) طبقات المدلسين (ص37)، والتقريب ص598 رقم 7679.
(16) الزهد لابن أبي عاصم ص50، برقم 90.
(17) الجرح والتعديل (234/8).
(18) الكاشف (311/2).
(19) تهذيب الكمال (206/29)، وسنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في تَنْزِيلِ النَّاسِ مَنَازِلَهُم، 677/2 برقم 4842.

وقال أبو زرعة: وجدت بخط والدي ميمون بن أبي شبيب روى له أبو داود عن عائشة مرفوعًا "أنزلوا الناس منازلهم" وقال ميمون لم يدرك عائشة.[2]

واعترض ابن الصلاح على أبي داود لقوله أن ميمون لم يلق عائشة بقوله:" ومع ذلك قد حكم الحاكم أبو عبد الله الحافظ في كتابه "معرفة علوم الحديث" بصحته وأخرجه أبو داود في سننه بإسناده منفردا به وذكر أن الراوي له عن عائشة ميمون بن أبي شبيب لم يدركها، وفيما قاله أبو داود توقف ونظر، فإنه كوفي متقدم قد أدرك المغيرة بن شعبة ومات المغيرة قبل عائشة "رضي الله عنها"، وعند مسلم التعاصر مع إمكان التلاقي كاف في ثبوت الإدراك فلو ورد عن ميمون هذا أنه قال لم ألق عائشة أو نحو هذا لاستقام لأبي داود الجزم بعدم إدراكه وهيهات ذلك والله أعلم".[3]

وقال ابن حجر: صدوق كثير الإرسال من الثالثة مات سنة ثلاث وثمانين في وقعة الجماجم.[4]

قلت: لم يرسل عن عائشة .

7. **عائشة بنت أبي بكر الصّديق** والدها عبد اللَّه بن عثمان "رضي اللَّه تعالى عنهم"، وأمها أم رومان بنت عامر بن عويمر الكنانية، ولدت بعد المبعث بأربع سنين أو خمس، فقد ثبت في الصّحيح أنّ النبي صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم تزوجها وهي بنت ست، وقيل سبع، ويجمع بأنها كانت أكملت السّادسة ودخلت في السّابعة، ودخل بها وهي بنت تسع، وكان دخوله بها في شوال في السنة الأولى، وفي "الصّحيح" أيضًا لم ينكح بكرًا غيرها، وهو متفق عليه بين أهل النقل، وكانت تكنى أم عبد اللَّه.

قال الشعبي: كان مسروق إذا حدّث عن عائشة قال: حدثتني الصادقة ابنة الصّديق حبيبة حبيب اللَّه، وقال أبو الضّحى، عن مسروق: رأيت مشيخة أصحاب رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وآله وسلّم الأكابر يسألونها عن الفرائض، وقال عطاء بن أبي رباح: كانت عائشة أفقه الناس، وأعلم الناس، وأحسن الناس رأيا في العامة، وفي الصّحيح عن أبي موسى الأشعريّ– مرفوعا: " فضل عائشة على النّساء كفضل الثّريد على سائر الطّعام". [5]

روت عن النبي صلى الله عليه وسلم: 2210 حديثًا.[6]

ماتت سنة ثمان وخمسين في خلافة معاوية، في ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلت من رمضان عند الأكثر وقيل: سنة سبع، ودفنت بالبقيع.[7]

الحكم على الإسناد:

في إِسْنَادِ الحديث أربعة علل:

الأُولَى: عدمُ ثبوتِ اللقاءِ بينَ مَيْمُونِ بن أَبِي شَبِيبٍ وعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنهَا:

---

(1) المراسيل لابن أبي حاتم ص 214.

(2) تحفة التحصيل في أحكام المراسيل ص 322.

(3) صيانة صحيح مسلم ، ص 84.

(4) تقريب التهذيب ص556 رقم 7043.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، كِتَابُ أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ﴾ [التحريم: 11]– إِلَى قَوْلِهِ – ﴿وَكَانَتْ مِنَ القَانِتِينَ﴾ [التحريم: 12] 158/4 رقم 3411،4/164/رقم 3433، 29/5 رقم 3769 و3770، و75/7 رقم 5418 و5419 و5428، ومسلم في صحيحه كتاب الْفَضَائِلِ، بَابُ فَضَائِلِ خَدِيجَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا 1886/4 رقم 2431 و2446.

(6) فتح المغيث (103/4).

(7) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب1881/4رقم 4029، وأسد الغابة في معرفة الصحابة186/7 رقم 7093، الإصابة في تمييز الصحابة 231/8، ترجمة (11461) .

وذكر هذه العلة الألباني في أولى العلل التي أعل بها الحديث في تعليقه على المشكاة[1] رقم 4989.

وقال في الضعيفة[2]: "ولكن فيه ثلاث علل بينتها في" تخريج المشكاة "رقم (4989- التحقيق الثاني) وأحدها الانقطاع وبه أعله أبو داود نفسه وأيده المنذري في مختصره (4675)".

وقال ابن أبي حاتم :" قيل لأبي: ميمون بن أبي شبيب عن عائشة متصل، قال: لا."[3]

وعائشة مدنية، توفيت سنة 57، وميمون كوفي توفي سنة: 83، وهما عاشا في عصر واحد، وكان تاجرًا كثير الرحلات، وروى عن عدد من الصحابة ممن توفوا قبل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنهم جميعًا، فروى عن: عمر ابن الخطاب 23، وعمار بن ياسر 37، والمغيرة بن شعبة 50، وعبد الله بن مسعود 32، ووفاتهم جميعًا قبل أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

قال الباحث: بل أدرك عليًا رضي الله عنه، وروى عنه بإسناد حسن، وقول الثقة: "عن" محمول على السماع عند جمهور العلماء، وقد ثبتت المعاصرة واحتمال اللقاء وهو شرط مسلم، وبهذا يُرَدُّ قولُ أبي حاتم[4]، وقد سئل عن ميمون عن عائشة متصل فقال: "لا"؛ فإنه معاصر محتمل اللقاء صح حديثه عمن توفي قبلها.

وقد أعمل هذا الشرطَ الشيخُ الألباني في عدة أحاديث قُبلت فيها رواية ميمون عن الصحابة "رضي الله تعالى عنهم"، وفيهم من مات قبل عائشة "رضي الله عنها"[5]، مع أنه أعل الحديث بعلة أبي داود نفسها في عدم إدراكه عائشة[6].

قال الباحث: والمس بهذا الشرط في موطن، يُسَوِّغ المس به في مواطن أخرى، والوقوف عند حدود ما اتفق عليه الجمهور أسلم.

وقد أجاب ابن الصلاح عن هذه العلة فقال في "صيانة صحيح مسلم": "وقد ذُكر عن عائشة أنها قالت: أمرنا رسول الله ﷺ "أن ننزل الناس منازلهم"، فهذا بالنظر إلى أن لفظه ليس لفظًا جازمًا بذلك عن عائشة غير مقتض كونه مما حُكم بصحّته، وبالنظر إلى أنه احتج به وأورده إيراد الأصول لا إيراد الشواهد يقتضي كونه مما حكم بصحته، ومع ذلك فقد حكم الحاكم أبو عبد الله الحافظ في كتابه "معرفة علوم الحديث"[7] الحديث"[7] بصحته وأخرجه أبو داود في سننه بإسناده منفردًا به وذكر: أن الراوي له عن عائشة ميمون بن أبي شبيب لم يدركها، وفيما قاله أبو داود توقّف ونظر، فإنه كوفيّ متقدم قد أدرك المغيرة بن شعبة[8]، ومات المغيرة قبل عائشة، وعند مسلم التعاصر مع إمكان التلاقي كافٍ في ثبوت الإدراك، فلو ورد عن ميمون هذا أنه قال: "لم ألق عائشة" أو نحو هذا لاستقام لأبي داود الجزم بعدم إدراكه وهيهات ذلك والله أعلم".[9]

(1) هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة لابن حجر 431/4 رقم 4914.

(2) 368/4 رقم 1894.

(3) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص214).

(4) ابن أبي حاتم، المراسيل (ص214).

(5) انظر مثلاً: صحيح سنن أبي داود514/2 رقم:2345 حيث حسن روايته عن علي رضي الله عنه، رغم قول أبي حاتم:" روايته عن على مرسلة".

(6) السلسلة الضعيفة 368/4.

(7) ص217 "النوع السادس عشر" بلفظ "فقد صحت الرواية" وعلق الألباني في الضعيفة على هذا بقوله (368/4): "ولعلّ منشأ هذا الوهم أن مسلمًا علّقه في مقدمة الصحيح وقد أشار لضعفه".

(8) والمغيرة توفي سنة 50 للهجرة.

(9) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط لابن الصلاح ص84، بل وجزم في كتابه "علوم الحديث" ص48 في النَّوْعُ السَّادِسَ عَشَرَ مِنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ بصحة هذا الحديث.

وأقر ابن الصلاح على كلامه النووي في شرح مسلم ونقل كلامه بتمامه وزاد قائلاً:

"وحديث عائشة هذا قد رواه البزار في مسنده وقال: هذا الحديث لا يعلم عن النبي" ﷺ "إلا من هذا الوجه وقد روي عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفًا والله أعلم".[1]

وممن نقل كلام النووي في شرحه على مسلم وأقره كلٌ من الشيخ شمس الحق العظيم آبادي في عون المعبود[2] والشيخ السّهارنفوري في بذل المجهود.[3]

قال السخاوي: "وفيما أشار إليه ابن الصلاح نظر فإن الاكتفاء بالمعاصرة محله في غير المدلّس وميمون قد قال فيه عمرو بن الفلاس: "وليس يقول[4] في شيءٍ من حديثه "سمعت" ولم أخبر أن أحدًا يزعم أنه سمع من الصحابة"، وصرّح غيره بأنه روى عن جمع من الصحابة لم يدركهم منهم معاذ وأبو ذرّ وعلي، فلذا قال أبو حاتم: إن روايته عنها مرسلة، بل صرح أيضًا بأن روايته عن عائشة غير متصلة، وكذا قال البيهقي: حديثه عنها مرسل، وقال أبو نعيم: إنه ضعيف، نعم حسن له الترمذي[5] حديثًا عن أبي ذرّ "ﷺ"، بل في بعض النسخ تصحيحه، وحديثه عن المغيرة خرّجه مسلم في مقدمة "صحيحه"، استشهادًا وكذا أخرجه الترمذي وصححه وساق له الترمذي وابن ماجه عن علي حديثًا، والترمذي عن محمود بن غيلان حديث: "اتق الله حيث ما كنت"[6] عن معاذ وأبي ذرّ من طريقين، قال محمود: والصحيح حديث أبي ذرّ، وحديثه عن معاذ "اتق الله" خرّجه الترمذي أيضًا، وكذا خرّج له النسائي عن معاذ حديث "الصوم جنة"[7]، وهو والترمذي وابن ماجه عن سمرة سمرة حديث: "البسوا البياض وكفِّنوا فيها موتاكم"[8]، قال بعض الحفاظ: وهذا كله مشعر بإدراك ميمون لعائشة، ثم إن الجواب عن أبي داود ممكن بأن يكون مرادُه أنه لم يدرك السماع منها، وجزم ابن القيم بفساد التعقب المشار إليه، وأشار إلى أن ميمونًا كان بالكوفة، فسماعه من المغيرة لا يُنكر، لأنه كان معه بها، بخلاف عائشة، فإنها كانت بالمدينة، قال: وأئمة هذا الشأن لهم في ذلك أمر وراء المعاصرة ولو كان الأمر في ذلك مع هذا الإطلاق، لكان كل من روى عن كل أحد يُحمل على الاتصال.

لكن قد قال شيخ صاحب الترجمة أي" ابن حجر" الحافظ الحجة أبو الفضل العراقي: إنه لم يأت في خبر قط إدراك ميمون للمغيرة، وإنما أخذ ابن الصلاح من كون مسلم روى له في المقدمة عن المغيرة حديثًا استشهادًا وقال فيه: إنه حديث مشهور ... وبالجملة فحديث عائشة حسن" كلام السخاوي[9]

وقال الزركشي في التذكرة في الأحاديث المشتهرة: ردّ عليه بأن ميمون هذا كوفي قديم أدرك المغيرة والمغيرة مات قبل عائشة، ومجرد

(1) شرح النووي على صحيح مسلم 19/1 .

(2) عون المعبود شرح سنن أبي داود 191/13.

(3) 88/19-90.

(4) وتحرف في المطبوع إلى: "ليس بقويّ".

(5) وأشار الألباني إلى تحسين الحديث من رواية ميمون عن أبي ذرّ، كما في صحيح الجامع 81/1 رقم 97 وقال ابن حجر في التهذيب: (وصحح له الترمذي روايته عن عن أبي ذرّ، لكن في بعض النسخ وفي أكثرها قال حسن فقط).

(6) سنن الترمذي كتاب البر والصلة، باب معاشرة الناس 355/4ح1987، وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح، قال الألباني: حسن.

(7) سنن النسائي كتاب الصيام، باب ذِكْرُ الِاخْتِلَافِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ فِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ، فِي فَضْلِ الصَّائِمِ 475/4 ح2224. قال الألباني: صحيح.

(8) سنن ابن ماجه كتاب الجنائز، بَابُ مَا جَاءَ فِيمَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَفَنِ 473/1 ح1472، قال الألباني: صحيح.

(9) السخاوي، الجواهر والدرر (57/1-58) ونقله برمته ابن علاّن في دليل الفالحين شرح رياض الصالحين 217/2.

المعاصرة كافٍ عند مسلم، وقد حكم الحاكم بصحته، وتبعه ابن الصلاح في علومه.[1]

وقال سبط بن العجمي في كتابه "تنبيه المعلم": "وسماعه منها ممكن، فإنه كوفي متقدم، أدرك المغيرة بن شعبة ومات المغيرة قبل عائشة".[2]

وذكر الألباني في موضع آخر إمكانية سماع ميمون من عائشة متعقبًا نفي أبي داود السابق، فقال في حديث صححه الإمام الترمذي من طريق ميمون عن قيس بن سعد وذلك في حديث "ألا أدلك على باب من أبواب الجنة؟ لا حول ولا قوة إلا بالله"، وقال الترمذي عقبه: "حديث حسن صحيح غريب"، قال الألباني معلقًا: "وهو كما قال وقد أُعلّ بالانقطاع كما يأتي"، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد[3]: "رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير ميمون بن أبي شبيب وهو ثقة"، وتعقبه الحافظ في زوائد البزار بقوله: قلت : "لكن لم يسمع من قيس"، فقال الألباني: "لا أدري من أين جاء الحافظ بهذا النفي الجازم مع أنه ذكر في التهذيب أنه روى عن معاذ بن جبل وعمر وعلي وأبي ذرّ والمقداد وابن مسعود والمغيرة بن شعبة وعائشة وغيرهم وتاريخ وفاته لا ينفي سماعه فإنه مات سنة 83 وتوفي قيس بن سعد سنة 60"[4]

ثم قال الألباني بعدها: "وقول أبي داود: "لم يدرك عائشة" بعيد عندي، كيف وهي قد توفيت سنة 57 فبين وفاتيهما ست وعشرون سنة فقط فهو قد أدركها قطعًا، نعم لا يلزم من الإدراك ثبوت سماعه منها فهذا شيء آخر، ويؤيد ما ذكرت أن الحافظ نفسه قد ذكره في التقريب في الطبقة الثالثة وهي الطبقة الوسطى من التابعين الذين رووا عن الصحابة كالحسن البصري وابن سيرين والله أعلم".[5]

وقد قرر العلماء وعلى رأسهم مسلم أن المعاصرة كافية مع إمكانية اللقاء للحكم على السند بالاتصال.

يقول أحمد شاكر في تحقيقه للمسند[6]: "الراجح عند أهل العلم بالحديث أن المعاصرة كافية في الحكم بالاتصال، إلا أن يثبت في حديث بعينه أن الراوي لم يسمعه ممن روى عنه أو يثبت أنه كثير التدليس ...".

وقال الألباني في الصحيحة: "المعاصرة كافية لإثبات الاتصال بشرط السلامة من التدليس".[7]

وقد أفاض الشريف حاتم بن عارف العوني في كتابه " إجماع المحدثين"[8] بذكر مجموعة من الأئمة ممن اكتفوا بالمعاصرة للحكم بالاتصال منهم الإمام علي بن المديني، والإمام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة، وأبو بكر البزار، وابن خزيمة، وابن حبان، والدار قطني، فراجعه غير مأمور.

---

(1) التذكرة في الأحاديث المشتهرة (ص98)، العجلوني، كشف الخفاء (221/1).

(2) تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم، للسبط بن العجمي ص30.

(3) 98/10.

(4) السلسلة الصحيحة 102/4 رقم 1528.

(5) السلسلة الصحيحة (102/4 رقم 1528) بل ذكر الألباني فائدة مهمة في هذا الباب حيث قال في الضعيفة 114/14 ما نصه " ثم إن في جواب أبي حاتم لابنه لما سأله عن ربيعة هل سمع من الفضل ؟ فأجاب بقوله :" أدركه" ففيه لفتة نظر مهمة وهي أن المعاصرة كافية في إثبات الاتصال، ولذلك حسن إسناده جوابًا عن سؤاله" يحتج بحديث ربيعة؟" لكن في ذلك كله إشارة قوية إلى أن مرتبة حديث مثله دون مرتبة من ثبت لقاؤه لمن عنعن عنه، وحينئذ فلا تعارض بين هذا وبين ما هو معروف عنه من إعلاله للأسانيد بعدم اللقاء بين الراوي المعنعِن والمعنعَن عنه، فإن الجمع بين هذا وبين ما تقدم أن يحمل هذا على نفي الصحة لا الحسن" وذكر الشريف العوني في "إجماع المحدثين" ص138–139 قول البزار:" روى الحسن عن محمد بن مسلمة ولا أبعد سماعه عنه" ثم عقبه بقوله:" فبيّن أبو حاتم الرازي سببَ تقريب البزار لسماع الحسن من محمد بن مسلمة وقد سئل عن سماع الحسن من محمد بن مسلمة فقال "قد أدركه –المراسيل لابن أبي حاتم 44–" هذا مع أن إبراهيم الحربي قد نفى سماعه منه". كلام الشريف العوني.

(6) مسند أحمد 541/6 رقم7138.

(7) الصحيحة1009/7رقم3337 وقال السخاوي في الجواهر (الاكتفاء بالتعاصر محله في غير المدلس) 57/1.

(8) ص134–144.

وممن يرى من الأئمة اتصال رواية ميمون عن عائشة وأنها ليست بمرسلة ابن خزيمة، وذلك بإخراجه لهذا الحديث من هذه الطريق في صحيحه، يقول المنذري: ابن خزيمة لا يخرج في صحيحه شَيْئًا من المراسيل.(1)

وبإخراجه لهذا الحديث في صحيحه يعتبر تصحيحًا من ابن خزيمة له كما تقرر ذلك عنه، وقد قال السخاوي: "وكذا صححه ابن خزيمة لأنه أخرجه في كتاب السياسة من صحيحه".(2)

والعلةُ الثانيةُ: قال الألباني: "وفيه عنعنة حبيب بن أبي ثابت عن ميمون"(3)

وحبيب وصفه العلماء بكثرة التدليس ووضعه الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة والتي أكثرت من التدليس، ولا يقبل من حديثها إلا ما صرّحت به من التحديث وهو مما حصل هنا، حيث جاءت طريق صرّح فيها حبيب بالسماع، وذلك عند ابن أبي عاصم في الزهد (4) من طريق ابن يمان أخبرنا سفيان أخبرنا حبيب ابن أبي ثابت حدثني ميمون بن أبي شبيب عن عائشة وذكره، وبهذا التصريح للسماع تنتفي العلة الثانية والله تعالى أعلى وأعلم.

والعلة الثالثة: قال الألباني: "ويحيى بن يمان قال الحافظ: (صدوق يخطئ كثيرًا)، وقد تفرّد به كما قال أبو نعيم في الحلية(5)". قال أبو نعيم: "غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَبِيبٍ، تَفَرَّدَ بِهِ عَنْهُ يَحْيَى بْنُ يَمَانٍ".

ووجه الغرابة أن الثوري مكثر في الرواية، وكان رُحلة زمانه، وأتاه طلاب العلم من كل مكان، وروى عنه رواة كُثر، ثم يتفرد يحيى بن يمان عنه بهذه الراوية والتي لم يشاركه فيها أحد من طلاب الثوري، فضلاً على أن يحيى تغير حفظه وساء بعد الفالج، ومثله لا يحتمل تفرده غالبًا وبخاصة عن إمام كالثوري.

و لكن بالنظر لكلام أهل العلم فيه يتبين أنه رجل مختلف فيه(6)، وسبق بيان حاله(7)، **وبالجملة فحديث مثله حسن ما لم يتفرد.**

والعلة الرابعة: هي المخالفة على ميمون فمرة يرويه مرفوعًا ومرة موقوفًا.

وقد ذكر هذا البزار بقوله: "هذا الحديث لا يعلم عن النبي" ﷺ "إلا من هذا الوجه وقد روي عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفًا والله أعلم".(8)

قال السخاوي: "وكذا أخرجه الدارقطني في (العلل) عن أبي سعيد العدوي عن أبي همام الخاركي "هو الصلت بن محمد" عن يحيى لكنه صوب الموقوف".(9)

الإعلال بأن الراوي وقفه تارة ورفعه تارة لا يضر في الغالب ما دام يدور على مقبولٍ في الرواية وبخاصة أن الراوي ينشط أحيانًا فيرفع وأحيانًا لا ينشط فيوقفه ويختلف هذا باختلاف الأحوال.

---

(1) الترغيب والترهيب 34/1 وراجع النصيحة للألباني ص261 حيث نقل كلام المنذري وأقرّه.

(2) السخاوي، الجواهر والدرر (56/1) .

(3) هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة لابن حجر 431/4 رقم 4914 وتبعه مشهور حسن سلمان في تعليقه على كتاب " تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم " للسبط بن العجمي ص31.

(4) ص50 رقم 90 .

(5) 379/4.

(6) ص6.

(7) انظر: تهذيب التهذيب (306/11).

(8) شرح النووي على صحيح مسلم"19/1 وبهذه العلة أعله مشهور سلمان في تعليقه على تنبيه المعلم للعجمي ص31.

(9) السخاوي، الجواهر والدرر (58/1).

فصل فيمن صحح الحديث أو حسنه من العلماء :

قال الحاكم في معرفة علوم الحديث[1]: "فقد صحت الرواية عن عائشة" رضي الله عنها "أنها قالت وذكره".

ابن الصلاح في كتابه "صيانة صحيح مسلم"[2] وكذلك في "علوم الحديث"[3] له.

النووي في "شرح صحيح مسلم"[4] حيث نقل كلام ابن الصلاح وأقره.

ابن كثير صححه وجزم بصحته في "اختصار علوم الحديث 191" (الباعث 535/2).

قال ابن مفلح[5] في الآداب الشرعية[6] "ويحيى بن يمان مختلف فيه وحديثه حسن".

قال السخاوي في المقاصد الحسنة[7] "وبالجملة فحديث عائشة حسن" ومثله في الجواهر والدرر[8].

قال ابن طولون في الشذرة [9]: "وبالجملة فحديث عائشة حسن بهذه الأحاديث".

والشوكاني في السيل الجرار[10].

وشعيب الأرنؤوط في تعقيبه على سنن أبي داود[11]، قال: "حديث حسن إن شاء الله".

فصل فيمن ضعَّفه من العلماء والباحثين :

العراقي في التقييد والإيضاح[12].

والمناوي في فيض القدير[13] قال: "بل هو منقطع".

والزبيدي في "شرح الإحياء"[14] قال بعد ذِكره تصحيح الحاكم: "وتعقب بالانقطاع وبالاختلاف على راويه في رفعه".

وأحمد شاكر في الباعث[15]حيث نقل كلام العراقي وأقره.

والألباني[16] في أكثر من موضع.

---

(1) النوع السادس عشر (معرفة الأكابر من الاصاغر) ص48.

(2) ص84.

(3) ص276 في النوع الحادي والأربعون.

(4) (19/1).

(5) وقد وجدت الألباني يعتمد تصحيحه للأحاديث ومثاله: الصحيحة مجلد 6 القسم الأول ص304.

(6) (443/1).

(7) (ص136).

(8) (58/1).

(9) 125/1 رقم 161.

(10) (525/4).

(11) (210/7).

(12) (330).

(13) (75/3).

(14) (265/6).

(15) (536-535/2).

(16) (الضعيفة 368/4 رقم 1894) وفي المشكاة (انظر هداية الرواة 431/4 رقم 4914).

والأثيوبي[1] في "قرة عين المحتاج شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج".

ومشهور سلمان[2] في تعليقه على تنبيه المعلم للعجمي قال متعقبًا السخاوي : وهذه الشواهد ضعيفة لا تسلم من علل قادحة.

والخلاصةُ: والذي يَطْمَئِنُّ الْقَلْبُ إِلَيه قَبُولِ الْخَبَر، بِانْجِبَارِ علله بالمتابعات والشواهد، فَالحَدِيثُ مِنْ طَرِيق أَبِي دَاوُدَ: **حَدِيثٌ حَسَنٌ بشواهده.**

والله تعالى أعلم.

وبعد بيان قبول الحديث، وأنه حديث حسن، يعمد الباحث إلى شرحه إن شاء الله تعالى عبر المباحث التي ذكرت في منهج الباحث سابقًا.

ثالثًا: أَلْفَاظُ التَّلَقِي "التحمل" وَالْأَدَاءِ. فيه العنعنة والتحديث والإخبار:

1. فيه التحديث بصيغة الجمع: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَابْنُ أَبِي خَلَفٍ.
2. فيه الإخبار بصيغة الجمع: أَنَّ يَحْيَى بْنَ الْيَمَانِ أَخْبَرَهُمْ.
3. فيه العنعنة: عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَبِيبٍ.

رابعًا: لَطَائِفُ السَّنَدِ:

1. جميع رواته بعد عائشة كوفيون "يحيى بن اليمان، وسفيان الثوري، وحبيب بن أبي ثابت، وميمون بن أبي شبيب"، أما عائشة رضي الله عنها فهي مدنية وقد دخلت الكوفة.
2. رواية التابعي عن التابعي. (حبيب عن ميمون).
3. رواية تابع تابعي عن تابع تابعي (يحيى بن اليمان عن سفيان).

خامسًا: رِحْلَةُ الحَدِيثِ:

رواة الحديث كلهم من العراق، يحيي بن إسماعيل الواسطي من هيت، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف من بغداد، ويحيى بن يمان العجلي من الكوفة، وسفيان بن سعيد بن مسروق الثوري من البصرة، وحبيب بن أبي ثابت من الكوفة، وميمون بن أبى شبيب من الكوفة، وبالتالي فإن الحديث له رحلة بين مدن العراق من الجنوب إلى الوسط حيث بغداد وهيت.

فالحديث كان مدنيًا ثم رحل إلى الكوفة عن طريق ميمون بن أبي شبيب ثم استقر بالكوفة حتى رواه أبو داود في سننه.

سادسًا: منهج الإمام مسلم في الحديث:

1. تعليق الحديث بصيغة التمريض، فقد أورده مسلمٌ في مقدمة صحيحه، وأورده مُعلّقًا، وهذا لا يُعارضُ شرطَه، حيث إن شرطه في الصحيح يختلفُ عن شرطه في المقدمة، لذا نجدُ تفريقَ المحدِّثين بين ما رواه مسلمٌ في صحيحه عمّا رواه في مقدمة الصحيح، بل يشيرُ مسلمٌ لهذا المعنى حينما يبتدئ صحيحَه بعد المقدمة بقوله: "بعون الله نبتدئ، وإياه نستكفي، وما توفيقنا إلا بالله جلّ جلالُه"، علمًا أنّ مجموعَ ما ورد في مقدمته من أحاديث عشرة.
2. التسوية بين "عن" و" أن" في التلقي والأداء، توافقًا مع مذهب الجمهور.
3. أتبع مسلم الحديث بقوله تَعَالَى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: 76] وهذا من باب بيان معنى الحديث بالآية، والإشارة إلى مراتب المحدثين ودرجاتهم، وهذا تأصيل مبكر من القرآن الكريم لمراتب المحدثين.
4. قد يكون الإمام مسلم ذكر الآية بعد الحديث من باب تعضيد الحديث بالآية، والله أعلم.

---

(1) (1/312-318).

(2) ص31.

5. ذكر الإمام مسلم الحديث بصيغة التمريض، مع احتجاجه به على مسألة إنزال الرواة منازلهم، وذكره ليقوي به كلامه ويعضده.

سابعًا: التحقق من شرط مسلم في الحديث:

هذا الحديث أورده مسلم معلقًا بصيغة التمريض، وشرطه في العنعنة وانتقاء الرجال فيما أسند من أحاديثه، ولذلك لا نكلف أنفسنَا في تتبع شرطه في هذا الحديث، لعدم تحققها فيه، ناهيك أنه أورده في المقدمة من صحيحه، وهي ليست على شرطه قطعًا.

- **مَنهجُ الإمام أبي داود "المصنف" فِي الحَدِيثِ:**

1. الترجمة للحديث: فقد ترجم أبو داود للحديث بقوله: "إنزال الناس منازلهم".
2. قارن بين ألفاظ الحديث بعد أن أورده ، فقال: "وَحَدِيثُ يَحْيَى مُخْتَصَرٌ".
3. بيَّن علة الحديث من وجهة نظره، فقال: "مَيْمُونٌ لَمْ يُدْرِكْ عَائِشَةَ".
4. ذكر سبب إيراد الحديث.

- **التَّحَقُّقُ مِنْ شَرْطِ الإمام أبي داود فِي الحَدِيثِ:**

- الحكم على السند: لقد حكم الإمام أبو داود على السند، بأنه ضعيف لأن ميمون لم يدرك عائشة.
- اختصار الحديث: اختصر الحديث كما قال وبين ذلك في قوله " وَحَدِيثُ يَحْيَى مُخْتَصَرٌ".

القسم الثاني: القضايا المتعلقة بالمتن

أولاً: نوع التَّرْجَمَةِ وعلاقتها بالْحَدِيثِ:

من المعلوم أن الإمام مسلمٌ رحمه الله لم يترجم لكتابه، لكن الإمام أبا داود أخرجه في كتاب الأدب، وترجم له ترجمة ظاهرة وعلاقتها بالحديث: تامة فهي في قول رسول الله ﷺ "أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ"، قال: بَابٌ فِي تَنْزِيلِ النَّاسِ مَنَازِلَهُمْ.

ثانيًا: سَبَبُ وُرُودِ الحَدِيثِ وإيراده:[1]

قال ابن حمزة الحسيني[2]: سببه كما في أبي داود عَنْ مَيْمُونَ بن أَبِي شَبِيب، أَنَّ عَائِشَةَ "رضي الله عنها"، مَرَّ بِهَا سَائِلٌ فَأَعْطَتْهُ كِسْرَةً، وَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَهَيْئَةٌ فَأَقْعَدَتْهُ، فَأَكَلَ. فَقِيلَ لَهَا فِي ذَلِكَ فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ "صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ": " أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ"[3].

ولا بد من التنبيه هنا أن ابن حمزة لا يفرق بين سبب الورود وسبب الإيراد، وجعل الكل واحدًا، ثم جاء المعاصرون ففرقوا بين السببين، فعلى تقسيم المعاصرين يكون ما ذكرناه سبب إيراد لا ورود.

ثالثًا: المتن الجامع، والمقارنة بين ألفاظ الحديث:[4]

عن حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب عن عائشة أنها كانت في سفر فأمرت لناس من قريش بغداء فمر رجلٌ سائل عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَهَيْئَةٌ [5]، أو رجل غني ذو هيئة[6]، [أو: رجلٌ ذو هَيْئَةٍ][1] فَأَقْعَدَتْهُ [أو: فَدعتْهُ يقعدُ معها][2] فقالت: ادعوه فنزل فَأَكَلَ ومضى، وجاء سائل

(1) أنه الواقعة أو السؤال التي تسببت في جري الحديث على لسان النبي صلى الله عليه وسلم، انظر: التعريف بأسباب إيراد الحديث النبوي الشريف. بحث كتبه الأستاذ الدكتور نزار ريان ص18.

(2) البيان والتعريف 299/1-300.

(3). سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في تَنْزِيلِ النَّاسِ مَنَازِلَهُم، 677/2 برقم 4842.

(4) أصل المتن الذي بنيت عليه الزيادات هي رواية أبي داود.

(5) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في تَنْزِيلِ النَّاسِ مَنَازِلَهُم، 677/2 برقم 4842.

(6) حلية الأولياء 379/4، والبيهقي في شعب الإيمان، 367/13، برقم 10489.

فأمرت له بكسرة فقالوا لها: أمرتينا أن ندعو هذا الغني وأمرت لهذا السائل بكسرة، فقالت: إن هذا الغني لم يجمل بنا إلا ما صنعنا به، وإن هذا السائل سأل فأمرت له بما أرضاه وإن رسول الله "صلى الله عليه و سلم" أمرنا "أن ننزل الناس منازلهم"[3]، قال: "أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ" [4]، وعلمهم مناسكهم[5]، وأحسن أدبهم على الأخلاق الصالحة[6].

رابعًا: المعنى العام للحديث:

لقد جاء الإسلام موافقًا لفطرة الناس وطبيعتهم البشرية، وإن من الأخلاق السوية تقدير الناس، ومراعاة مقاديرهم ومناصبهم، وتفضيل بعضهم على بعض في المجالس والقيام والمخاطبة والمكاتبة، فالله تعالى فضل بعض الرسل على بعض، ومن سنة النبي "صلى الله عليه وسلم" أن نكرم كريم القوم، وأن نجلسهم المجلس اللائق بهم، وهذا إن تحقق في حياة الناس فسنرى خيرًا كثيرًا، وحلاً لكثير من مشاكلنا الاجتماعية والتي نعتقد أنها ناتجة من قلة التأدب مع أهل الفضل، وهذا أمر ليس فيه محاباة ولا مجاملة ولا مغايرة، بل هذا من صميم الدين والأخلاق.

وهذا الحديث مما أدب به المصطفى "صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" أمته من إيفاء الناس حقوقهم، ومن تعظيم العلماء والأولياء، وإكرام ذي الشيبة، وإجلال الكبير، وما أشبهه.

ومن العدل أن نقدر الناس حسب مكانتهم ومنزلتهم وننزلهم منازلهم فالعالم ليس كالجاهل، والغني ليس كالفقير، والكبير ليس كالصغير، فلكلٍ معاملةٌ خاصة حسب قدره ومكانته، هذا ما أرادت أن تعلمنا إياه أم المؤمنين عائشة "رضي الله عنها وأرضاها".

والمراد بالحديث الحض على مراعاة مقادير الناس، ومراتبهم، ومناصبهم، وتفضيل بعضهم على بعض، في المجالس وفي القيام، وغير ذلك من الحقوق وأن يعاملوا كل فردٍ بما يلائم منصبه في الدين والعلم والشرف.[7]

معنى الحديث عند الأئمة الشراح:

وذكر الحكيم الترمذي[8]في معنى هذا الحديث كلامًا نفيسًا، سأورده بنصه لنفاسته: "دبَّر اللهُ تعال لعبيده الأحوالَ، غِنىً وفقراً، و عِزًّا و ذُلاًّ، ورِفعةً ووضعةً، ليبلوهم في الدنيا أيُّهم يشكرُ على العطاء، وأيّهم يصبر على المنعِ، وأيهم يقنع بما أوتي، و أيهم يسخط، ثم ينقلهم الى الآخرة، فذلك يوم الجزاء، فالعاقل يعاشرُ أهلَ دنياه على ما دَبَّر اللهُ لهم، فالغني قد عوَّده اللهُ النعمةَ، وهي منه كرامةَ ابتلاءٍ، لا كرامةَ ثواب، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ، وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ، كَلَا﴾ [الفجر: 15-17]، أي لست أكرمَ بالدنيا ولا أهينَ بمنعها.

فإذا لم تُنْزِلْهُ المنزلةَ التي أنزلَ اللهُ تعالى استهنتَ به وجَفوتَهُ من غير جُرمٍ استحقَّ به ذلك الجفاءَ ... وهو قوله عليه السلام: "أنزلوا الناس منازلهم" أي المنازل التي أنزلهم اللهُ من دنياهم، أما الآخرة فقد غُيِّبَ شأنُها عن العباد، فإذا سَوَّيتَ بين الغني والفقير في مجلسٍ أو مأدبة أو

(1) البيهقي، شعب الإيمان، 367/13 (10489)، والآداب، ص99 ح(244) .

(2) البيهقي، شعب الإيمان، 367/13 (10489)

(3) مقدمة صحيح مسلم 2/1، الزهد لابن أبي عاصم ص 50، برقم 90، والجامع لأخلاق الراوي آداب السامع ، 347/1، برقم 797، تاريخ دمشق 184/43، مسند أبي يعلى 246/8، برقم 4826، الأمثال في الحديث، ص 283، برقم 241.

(4) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في تَنْزِيلِ النَّاسِ مَنَازِلَهُم، 677/2 برقم 4842.

(5) معجم الصحابة لابن قانع 26/3.

(6) مكارم الخلاق للخرائطي 37/1 رقم 46.

(7) انظر: عون المعبود 2128/9.

(8) نوادر الأصول في أحاديث الرسول 409/1-414، الأصل الرابع و الثمانون، في أن الناس ينزلون منازلهم، وتدبير الله في اختلاف أحوالهم.

هديةٍ، كان ما أفسدتَ أكثرَ مما أصلحتَ؛ فإنَّ الغنيَ يجدُ عليك إذا أزريتَ بحقِّه، فإن الله تعالى لم يُعوِّدْه ذاك، والفقيرُ يَعظُمُ ذلك القليلُ في عينه، ويقنعُ بذلك؛ لأن تلك عادتُهُ.

وكذلك معاملةُ الملوكِ والوُلاةِ على هذا السبيل، فإذا عاملتَ الملوكَ بمعاملة الرّعيَّة فقد استخففتَ بحق السلطان، وهو ظل الله تعالى في أرضه، به تسكنُ النفوسُ وتجتمعُ الأمورُ، فالناظر إلى ظلِّ الله عليهم في الشغل عن الالتفاف إلى سيرهم و أعمالهم، وإنما نَفَّر قومٌ من السلف عنهم وجانبوهم لأنه لم تمت شهواتُ نفوسهم، ولم يكن لقلوبهم مطالعةُ ظل الله تعالى عليهم، فخافوا أن يخالطوهم، أن يجدوا حلاوة برهم فتخلط قلوبهم بقلوبهم فجانبوهم وأعرضوا عنهم، وتأوَّلوا في ذلك لحديث ابن عباس "رضي الله عنهما" "ملعونٌ من أكرم بالغنى وأهان بالفقر"[1] وهذا من قلَّةِ معرفتهم بتأويله، فإنهم لو نظروا إليهم بما ألبسوا من ظله لشُغلوا عن جميع ما هم فيه، ولم يضرهم اختلاطهم، وبهذه القوةِ كان أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون من بعدهم بإحسان يَلقون الأمراءَ الذين قد ظهر جَوْرهمْ، ويقبلون جوائزهم، ويظهرون العطف عليهم، والنصيحة لهم، وأما حديث ابن عباس "رضي الله عنه" فتأويله: أن الذي يعظم في عينه حطام الدنيا و باع آخرته بدنياه من المنافسة في الدنيا والرغبة فيها، وعظم شأن الأغنياء في عينه لما يرى عليهم من الدنيا فيعظمهم ويتملقهم ويكرمهم تكريمًا و تعظيمًا لما في أيديهم، وإذا رأى من قد منع هذا وزويت عَنهُ الدُّنْيَا ازدراه وحقره فلغلبة الشهوات يعظم أبناء الدنيا ويحقر أبناء الآخرة فهو مستوجب لعنة الله تعالى؛ لأنه مفتون يكرم مفتونا، فأما عبد دقت الدنيا في عينه ورحم أهل البلاء فهو يرى الغني مبتلى بغناه قد تراكمت عليه أثقال النعمة وغرق في حسابها، وعليه وبالها غدا فيرحمه في ذلك، كالغريق الذي يذهب به السيل، فإذا لقيه أكرمه وبره على ما عوده الله تعالى، إبقاءً على دينه لئلا يفسد فإنه قد تعزز بدنياه وتكبر وتاه ويعظم ذلك في نفسه، فإذا حَقَّرتَه فقد أهلكته، لأن عِزَّه دُنياه، فإذا أسقطت عزه فقد سلبته دنياه، وهذه محاربه لا عشرة فعليك أن تبره وتكرمه مداريا له على دينه ورفقا به، وترحمه بقلبك وقد صغر في عينيك ما خوله الله تعالى من الدنيا.

وهذا فعل الأنبياء والأولياء و بذلك أوصى رسول الله "صلى الله عليه وسلم" فقال:" إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه"[2] أراد مَن عَوَّده قومه الإكرام من غير أن ينسمه إلى دين أو صلاح إذن أنت مأجورٌ بإكرام من عوَّده قومُه الإكرام، فكيف من عَوّده الله تعالى وأكرمه ونعمّه كرامة الابتلاء، فإذا رأى ذا نعمة عظمة في الظاهر تعظيمَ برٍّ ولُطف ليبقى من دينه ودين نفسه وليكون تدبير الله تعالى الذي وضعه له في العز والتعظيم بمكانه، وهو في الباطن قلبه منه بعيد وهكذا أهل الفساد من الموحدين يلطف بهم ويرفق بهم في الظاهر إبقاء على أحوالهم في أمر دينهم، والرفق محبوب مبارك، عن عائشة رضي الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إنَّ اللهَ يُحبُّ الرِّفقَ كلَّه".[3] .

قال المناوي[4]: "احفظوا حرمة كل واحد على قدره، وعاملوه بما يلائم حاله؛ في عمر ودين، وعلم وشرف، فلا تسووا بين الخادم والمخدوم، والرئيس والمرؤوس، فإنه يورث عداوةً وحقدًا في النفوس، والخطاب للأئمة، أو عام".

وقال أيضًا: "إن الإكرام غذاء الآدمي، والتارك لتدبير الله تعالى في خلقه لا يستقيم حاله، وقد دَبَّرَ الله تعالى الأحوال لعباده، غنىً وفقرًا، وعِزًا وذُلاً، ورِفعةً وضِعةً؛ ليبلوكم أيكم أشكر، فالعامل عن الله يعاشر أهل دنياه، على ما دبر الله لهم، فإذا لم ينزله المنزلة التي أنزله الله، ولم يخالقه بخلق حسن، فقد استهان به وجفاه، وترك موافقة الله في تدبيره.

---

(1) ذكره السمرقندي في تنبيه الغافلين ص 233 رقم 300، ولم أجد له إسنادًا.

(2) السلسلة الصحيحة (279/3 رقم 1205) .

(3) صحيح البخاري، كِتَابُ الأَدَبِ، باب الرِّفْقِ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ 12/8 رقم6927،6395،6256،6024. وصحيح مسلم، كتاب السلام، باب النَّهْيِ عَنِ ابْتِدَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ بِالسَّلاَمِ وَكَيْفَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ7/4/رقم5784.و22/8 رقم 6766.

(4) المناوي، فيض القدير (75/3).

فإذا سَوَّيْتَ بين شريف ووضيع، أو غني وفقير، في مجلس أو عطية، كان ما أفسدت أكثر مما أصلحت، فالغني إذا أقصيت مجلسه، أو أحقرت هديته، يحقد عليك، لما أن الله تعالى لم يعوده ذلك، وإذا عاملت الولاة بمعاملة الرعية، فقد عرضت نفسك للبلاء.

قال علي رضي الله عنه: مَنْ أنزل الناس منازلهم رفع المؤونة عن نفسه.

وقال زِيَادِ بْنِ أَنْعَمَ الْإِفْرِيقِيِّ: انضم مركبنا إلى مركب أبي أيوب الأنصاري، ومعنا رجل مزاح، فكان يقول لصاحب طعامنا: جزاك الله خيرًا وبرًا، فيغضب، فقال: اقلبوه له، فإنا كنا نتحدث أن من لم يصلحه الخير يصلحه الشر، فقال له المزاح: جزاك الله شرًا، فضحك وقال: ما تدع مزاحك[1].

قال القاري[2]: "منازلهم: مقاماتهم المعينة لهم، ولكل أحد مرتبة ومنزلة لا يتخطاها إلى غيرها، فاحفظوا على كل أحد منزلته، وأكرموا كلًا على حسب فضله وشرفه: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [الْبَقَرَةُ: 253] ﴿يَرْفَعْ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: 11].

وهذا الحديث مبدأ فهم أقوال العلماء في تفاضل الأنبياء، وتفضيل البشر على الملك، وتفضيل الخلفاء، وأمثال ذلك من المباحث، كما أنه منشأهم الأغنياء والأغبياء، والمتكبرين من الأمراء والوزراء على ما هو مشاهد في مجالس الحوادث ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ﴾ [البَقَرَةُ: 60] وفهم كل فريق مذهبهم.

قال النووي: "ومن فوائده تفاضل الناس في الحقوق على حسب منازلهم ومراتبهم وهذا في بعض الأحكام أو أكثرها وقد سوى الشرع بينهم في الحدود وأشباهها مما هو معروف والله أعلم".[3]

وقال المناوي: "أي احفظوا حرمة كل واحد على قدره وعاملوه بما يلائم حاله في عمر ودين وعلم وشرف، فلا تسووا بين الخادم والمخدوم، والرئيس والمرؤوس، فإنه يورث عداوة وحقدا في النفوس، والخطاب للأئمة أو عام. وقد عد العسكري هذا الحديث من الأمثال والحكم وقال: هذا مما أدب به المصطفى "صلى الله عليه وسلم" أمته من إيفاء الناس حقوقهم من تعظيم العلماء والأولياء وإكرام ذي الشيبة وإجلال الكبير وما أشبهه".[4]

وقال صاحب عون المعبود: "(أنزلوا الناس منازلهم) أي عاملوا كل أحد بما يلائم منصبه في الدين والعلم والشرف، قال العزيزي والمراد بالحديث الحض على مراعاة مقادير الناس ومراتبهم ومناصبهم وتفضيل بعضهم على بعض في المجالس وفي القيام وغير ذلك من الحقوق".[5]

وقال البغوي: "وإكرام كريم القوم، وإنزال الناس منازلهم من السنة".[6]

خامسًا: اللُّغَةُ وَغَرِيبُ اللَّفْظِ:

1. **أمرنا:** قال ابن فارس: "(أمر) الهمزة والميم والراء أصولٌ خمسةٌ: الأمر من الأمور، والأمر ضدّ النهي، والأَمَر النَّماء والبَرَكة بفتح الميم، والمَعْلَم، والعَجَب. فأمّا الواحد من الأمور فقولهم هذا أمرٌ رَضِيتُه، وأمرٌ لا أَرضاه".[1]

(1) فَيْضُ الْقَدِيرِ للمناوي (75/3). انظر: الأدب المفرد (ص502).
(2) مرقاة المفاتيح (3125/8).
(3) شرح النووي على مسلم (55/1).
(4) فيض القدير (75/3)، وانظر: السيل الجرار (525/4).
(5) عون المعبود (2128/9).
(6) شرح السنة للبغوي (128/13).

وهذه الصيغة تفيد الرفع الحكمي كما أفاد الزركشي[2]، وابن حجر[3].

2. **ننزل:** قال ابن فارس: (نزل) النون والزاي واللام كلمةٌ صحيحة تدلُّ على هُبوط شيء ووقُوعه. ونَزَل عن دابَّتِه نُزُولاً. ونَزَلَ المطرُ من السَّماءِ نزولاً. والنَّازلة: الشَّديدة من شدائد الدهر تَنزِل. والنِّزال في الحرب: أن يتنازل الفَريقان. ونَزَال: اسم فعل بمعنى انزِلْ. ومكان نَزِلٌ: يُنْزَل فيه كثيراً. ووجدت القومَ على نَزَلاتهم، أي منازلهم، والتنْزيل: ترتيب الشَّيء ووضعُه منْزِلَه[4]

وقال ابن منظور: "النُّزُول الحلول وقد نَزَلَهم ونَزَل عليهم ونَزَل بهم يَنْزِل نُزُولاً ومَنْزَلاً ومَنْزِلاً بالكسر".[5]

وقال صاحب مختار الصحاح: "النُّزْلُ بوزن الفعل ما يُهيأ للنزيل والجمع الأَنْزالُ والنُّزُلُ أيضا الربع يقال طعام كثير النُّزل، والنَّزَلِ بفتحتين، والمَنْزِلُ المَنْهل والدار والمَنْزِلَةُ مثله والمَنْزِلة أيضا المرتبة لا تُجمع، واسْتَنْزَل فلان أي حُطَّ عن مرتبته، والمُنْزَلُ بضم الميم وفتح الزاي الإنزالُ تقول أَنْزِلْني مُنْزلا مُباركا، والمَنْزِلُ بفتح الميم والزاي النُّزُول وهو الحُلول تقول نَزَلَ يَنْزِل نُزُولاً ومَنْزَلاً وأَنْزَلَهُ غيره، واسْتَنْزَلَهُ بمعنى ونَزَّلَهُ تَنْزِيلاً والتَّنْزِيلُ أيضا الترتيب والتَّنَزُّلُ النُزُول في مُهلة، والنَّازِلَةُ الشديدة من شدائد الدَّهر تنزل بالناس والنَّزْلَةُ كالزُّكام".[6]

تحديد المعنى المقصود بالكلمة:

بعد استعراض معنى كلمة نزل في اللغة يتبين لنا أن المعنى المقصود في هذا الحديث هو ما ذكره ابن فارس في كتابه بقوله:" والتنْزيل: ترتيب الشَّيء ووضعُه منْزِلَه".[7]

3. **النَّاس:** قال علماء اللغة: النون والواو والسين، أصل يدل على اضطراب وتذبذب، والنَّوْس تَذَبْذُبُ الشيء[8] وناسَ الشيءُ يَنوسُ نَوْسًا ونَوَسانًا: تحرك وتَذَبْذَبَ متَدَلِّيًا، وناسَ نَوْساً تدلى واضطرب[9] وسمي أبو نُوَاسٍ لذؤابتين له كانتا تتوسان[10].

ويقال للغُصْن الدقيق إذا هبت به الريح فهزَّته: يَنوس ويَنوع، وقد تَنَوَّسَ وتَنَوَّع، وكثر نَوَسانُه[11].

ويقولون: نُسْتُ الإبلَ: سُقْتُها[12] وأصله: أناسٌ، فحذف فاؤه لما أدخل عليه الألف واللام، وقيل: قُلب من نَسيَ، وأصله إنْسِيانُ على إفْعِلان، وقيل أصله: من نَاسَ يَنُوسُ، إذا اضطَرَبَ، ونِسْتُ الإبلَ: سُقتُها[13].

(1) معجم مقاييس اللغة (137/1). والنهاية في غريب الحديث والأثر (65/1).
(2) ابن الصلاح، النكت على مقدمة (427/1-428).
(3) ابن الصلاح، النكت على كتاب (522/2).
(4) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (417/5).
(5) ابن منظور، لسان العرب (4399/6).
(6) مختار الصحاح للرازي ص308. والنهاية في غريب الحديث والأثر (42/5).
(7) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (417/5).
(8) معجم مقاييس اللغة (369/5).
(9) لسان العرب (4575/6)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (127/5).
(10) معجم مقاييس اللغة (369/5).
(11) لسان العرب (4575/6).
(12) معجم مقاييس اللغة (369/5).
(13) المفردات في غريب القرآن (ص828)، وانظر: لسان العرب (4575/6).

والناسُ قد يكون من الإنس والجنِّ، جمع إنْسٍ، أصله أُناسٌ، أُدخل عليه أل، وما يتعلق من السَّقْفِ، وأناسَهُ: حَرَّكَه، ونَوَّسَ بالمكان تَنويسًا: أقام، والمُنَوِّسُ من التَّمر: ما اسودَّ طَرَفُهُ[1].

وناسَ لُعابُه، سالَ فاضطرب، والنُّواس: ما تعلق من السقف، ونُواسُ العَنْكبوت، نَسْجه؛ لاضطرابه، والنُّواسِيُّ: ضرب من العِنَب أَبيض، مدوّر الحَبِّ، مُتَسَلْسِلُ العناقيد، طويلُها مضطربُها[2].

وفي حديث أُمِّ زَرْعٍ ووصْفِها زَوْجَها: مَلأَ من شَحْمٍ عَضُدَيَّ، وأَناس من حُلِيٍّ أُذُنيَّ[3] أَرادت: أَنه حَلَّى أُذنيها قِرَطَةً وشُنوفاً، تَنوس بأُذنيها[4].

سادسًا: المباحث الموضوعية:

يشتمل الحديث على قضية اجتماعية هامة، تكمن في الأخلاق الواجب اتباعها مع أصحاب الهيئات والعلماء وأصحاب الفضل وأهل الحل والعقد؛ لأن كثيرًا من المشاكل تنتج عن سوء الخلق وقلة الأدب في حياة بعض الناس، وإنزال الناس منازلهم كتعظيم الأنبياء، وإكرام الأتقياء، واحترام الأولياء، وتوقير العلماء، ورحمة الضعفاء، ويشتمل أيضًا على قضية تربوية وهي مراعاة الفروق الفردية.

سابعًا: فقه الحديث:

وفي الحديث مسائل:

1. قال ابن الصلاح:" فليس في إكرام الغني لغناه في شيء أصلا، وكذلك اقتصاره في حق الفقير على إحضار ما تيسر إذا كان ذلك يكفي الفقير ويرضيه من غير أن يقترن به استحقار منه للفقير وفقره ليس من إهانة الفقير لفقره بسبيل".[5]
2. إنصاف الناس وعدم بخسهم حقوقهم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الشعراء: 183].
3. هل يجوز إنزال الناس منازلهم حتى لو كانوا كفارًا؟

دلت النصوص الشرعية على جواز تقدير بعض الكفار، من باب الدعوة إلى الله، هذه الأدلة على ذلك:

أ- أخرج البخاري ومسلم وغيرهما، أن النبي "صلى الله عليه وسلم" بعث إلى هرقل كتابًا يدعوه إلى الإسلام جاء فيه:" بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ، يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ".[6]

(1) القاموس المحيط (ص579).

(2) لسان العرب (4575/6).

(3) رواه البخاري في صحيحه، كتاب: النكاح ، باب حسن المعاشرة مع الأهل 27/7 رقم5189.

(4) لسان العرب (4575/6).

(5) ابن الصلاح، فتاوى (ص173).

(6) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ 8/1، برقم 7، و2940/45/4،و4553/35/6، ومسلم كتاب الجهاد والسير، باب كِتَابِ النَّبِيِّ –صلى الله عليه وسلم– إِلَى هِرَقْلَ يَدْعُوهُ إِلَى الإِسْلاَمِ. 163/5/ رقم4707. والأريسيين: هو جمع أريسي، وهو منسوب إلى أريس بوزن فعيل، وقد تقلب همزته ياء كما جاءت به رواية أبي ذر والأصيلي وغيرهما هنا، قال ابن سيده: الأريس الأكار، أي: الفلاح عند ثعلب، وعند كراع: الأريس هو الأمير وقال الجوهري : هي لغة شامية، وأنكر ابن فارس أن تكون عربية، وقيل في تفسيره غير ذلك لكن هذا هو الصحيح هنا، فقد جاء مصرحا به في رواية ابن إسحاق عن الزهري بلفظ "فإن عليك إثم الأكارين" زاد البرقاني في روايته : يعني الحراثين، ويؤيده أيضا ما في رواية المدائني من طريق مرسلة "فإن عليك إثم الفلاحين"، وكذا عند أبي عبيد في كتاب الأموال من مرسل عبد الله بن شداد "وإن لم تدخل في الإسلام فلا تحل بين الفلاحين وبين الإسلام" قال أبو عبيدة : المراد بالفلاحين أهل مملكته، لأن

قال البغوي: "إلى عظيم الروم" أي: من يعظمه الروم أخذ بأدب الله في تليين القول لمن يبتدئه بالدعوة إلى دين الحق".[1]

وقال النووي: "ولم يقل إلى هرقل فقط بل أتى بنوع من الملاطفة، فقال عظيم الروم، أي الذي يعظمونه ويقدمونه، وقد أمر الله تعالى بِإِلَانَةِ القول لمن يدعى إلى الإسلام".[2]

ب- ما جاء في صحيح البخاري في حق المطعم بن عدي: "عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ:" لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنَى لَتَرَكْتُهُمْ لَه".[3]

قال الصنعاني في سبل السلام:" وفيه دليل على أنه يجوز ترك أخذ الفداء من الأسير والسماحة به لشفاعة رجل عظيم وأنه يكافأ المحسن وإن كان كافرًا". [4]

4. أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نقيل عثرات ذوي الهيئات، كما في سنن أبي داود من حديث عَائِشَةَ رضى الله عنها قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ "صلى الله عليه وسلم": "أَقِيلُوا ذَوِى الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ إِلاَّ الْحُدُودَ".[5] وهذا أمرٌ فعله النبي "صلى الله عليه وسلم" مع حاطب لأنه شهد بدرًا.

قال الطحاوي في مشكل الآثار: "من سنة رسول الله "صلى الله عليه وسلم" أمره بإقالة ذوي الهيئات عثراتهم إلا في حد من حدود الله تعالى، وكان حاطب لشهوده بدرًا، ولما كان عليه من الأمور المحمودة من ذوي الهيئة ولم يكن الذي أتى مما يوجب حدًا، إنما يوجب عقوبة ليست بحد فرفعها عنه رسول الله "صلى الله عليه وسلم" لما كان معه من الهيئة".[6]

5. إنزال الشعوب والأمم منازلهم، ومن ذلك:

أ- في صحيح مسلم: عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ "صلى الله عليه وسلم": "جَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ هُمْ أَرَقُّ أَفْئِدَةً الإِيمَانُ يَمَانٍ وَالْفِقْهُ يَمَانٍ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ".[7]

ب- قَالَ أَبُو ذَرٍّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم:" غِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا وَأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللَّهُ".[8]

6. جواز جلوس المرأة مع الرجال في حدود الشرع: وهنا نذكر أنه لما تزوج أبو بكر "رضي الله عنه" أسماء بنت عميس، دخل عليها مرة فوجد عندها رجالاً، من الصحابة وهم العدول ، فلم ير إلا خيرًا، لكنه كره ذلك وذكره للنبي "صلى الله عليه وسلم"، فشهد لها النبي "صلى الله عليه وسلم" بأن الله برأها من ذلك.[1]

كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح، سواء كان يلي ذلك بنفسه، أو بغيره. قال الخطابي: أراد أن عليك إثم الضعفاء والأتباع إذا لم يسلموا تقليدا له، لأن الأصاغر أتباع الأكابر. فتح الباري (4/58-59).

(1) البغوي، شرح السنة (12/277).

(2) شرح النووي على مسلم (12/108).

(3) صحيح البخاري، كِتَاب الْجُمُعَةِ، بَاب مَا مَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْأُسَارَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَمِّسَ 4/91 برقم 3139.

(4) سبل السلام (2/482).

(5) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب في الحد يشفع، 6/428 برقم 4375.

(6) شرح مشكل الآثار (11/276).

(7) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب تَفَاضُلِ أَهْلِ الإِيمَانِ فِيهِ وَرُجْحَانِ أَهْلِ الْيَمَنِ فِيهِ 1/51، برقم 191.

(8) صحيح البخاري، كتاب أَبْوَابُ الِاسْتِسْقَاءِ، بَابُ دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ" 2/26 رقم 1006، و4/81 رقم3513، و مسلم كتاب المساجد، باب اسْتِحْبَابِ الْقُنُوتِ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ إِذَا نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ 2/137 رقم1590،1589، و7/152 رقم 6594،6585،6513، 6595.

سابعًا: مشكل الحديث[2]:

قد يردُ على الحديثِ إشكالٌ أو اعتراضٌ وهو أنه يتعارضُ في ظاهره مع مساواة الناس، والعدل بينهم.

وجوابها أن العدل الحقيقي أن نعطيَ كلَّ واحدٍ بحسب مكانته، أو بحسب ما أنعم الله عليه من نعمة ابتلاء، وتقدم بيان ذلك في معنى الحديث.

وأشكل على بعض الناس كيف تجلس عائشة الغني ليأكل، لكن الفقير أعطته كسرة دون أن تجلسه كما فعلت مع الغني.

يقول الباحث: أنه لا إشكال في الحديث، لأن الحديث نفسه وضح ذلك، فقد سئلت عائشة عن ذلك فأجابت:" فقالت إن هذا الغني لم يجمل بنا إلا ما صنعنا به، وإن هذا السائل سأل فأمرت له بما أرضاه" وبذلك ينتفي الإشكال، والله أعلم.

- **هل يقصد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنزال مطلق الناس منازلهم، أم يقيد ذلك بالإسلام والفضل؟**

إن النبي "صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" أراد هنا إطلاق كلمة الناس، فيُنزل كل واحد منزلته.

قال الإمام النووي: "من فوائده تفاضل الناس في الحقوق على حسب منازلهم ومراتبهم، وهذا في بعض الأحكام أو أكثرها، وقد سوى الشرع بينهم في الحدود وأشباهها مما هو معروف"[3].

- **إِنْزَالُ النَّاسِ مَنَازِلهم ولَوْ كَانُوا كُفَّارًا؟**

وَمِمَّا وَرَدَ فِي السُّنَّةِ مِنْ تَنْزِيلِ النَّبِيِّ "صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" النَّاسَ مَنَازِلَهُم كِتَابَتِهِ إِلَى الْمُلُوكِ وَالْعُظَمَاءِ وَالْأُمَرَاءِ، وَكَانُوا رُومًا نَصَارَى، أَوْ فُرْسًا مَجُوسًا، أَوْ مَصْرِيِّينَ أَقْبَاطًا. كَكِتَابَتِهِ إِلَى هِرَقْلَ، وَجَاءَ فِيهِ: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ وَرَسُولِهِ، إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى"[4] ويروي أبو سفيان "رضي الله عنه" الخبر، ويثبت صفة العظمة للعظماء على كفرهم" ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ "صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" الَّذِي بَعَثَ بِهِ دِحْيَةُ إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى فَدَفَعَهُ إِلَى هِرَقْلَ" وَعَنْ أَبِي سُفْيَانَ يرويه ابن عباس بالكلمات ذاتها، لأنه أدب الإسلام العظيم في إنزال الناس منازلهم، يتأدب به أصحاب نبينا "صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" تعليمًا للأمة بعد والناس أجمعين.

(1) صحيح فقه السنة 44/5. والحديث أخرجه مسلم كتاب السَّلَامِ، بابُ تَحْرِيمِ الْخَلْوَةِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَالدُّخُولِ عَلَيْهَا1711/4 رقم 2173 والحديث" أَنَّ نَفَرًا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ دَخَلُوا عَلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ، فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَهِيَ تَحْتَهُ يَوْمَئِذٍ، فَرَآهُمْ، فَكَرِهَ ذَلِكَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: لَمْ أَرَ إِلَّا خَيْرًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ قَدْ بَرَّأَهَا مِنْ ذَلِكَ» ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «لَا يَدْخُلَنَّ رَجُلٌ، بَعْدَ يَوْمِي هَذَا، عَلَى مُغِيبَةٍ، إِلَّا وَمَعَهُ رَجُلٌ أَوِ اثْنَانِ" المغيبة هي المرأة التي غاب عنها زوجها والمراد غاب زوجها عن منزلها سواء غاب عن البلد بأن سافر أو غاب عن المنزل وإن كان في البلد.

(2) عرّفه الدكتور عبدالمجيد محمود بقوله: مشكل الحديث هو أعم من اختلاف الحديث، ومن الناسخ والمنسوخ، لأن الإشكال وهو الالتباس والخفاء قد يكون ناشئاً من ورود حديث يناقض حديثاً آخر من حيث الظاهر أومن حيث الحقيقة ونفس الأمر، وقد ينشأ الإشكال من مخالفة الحديث للعقل أو للقرآن أو للغة، والمؤلف يرفع هذا الإشكال إما بالتوفيق بين الأثرين المتعارضين أو ببيان نسخ فيهما، أو بشرح المعنى بما يتفق مع العقل، أو القرآن أو اللغة، أو بتضعيف الحديث الموجب للإشكال وردّه أو بغير ذلك (انظر: أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث تأليف الدكتور عبدالمجيد محمود ص26).

(3) شرح صحيح الإمام مسلم للنووي55/1.

(4) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ 8/1، برقم 7، و2940/45/4،و4553/35/6، ومسلم كتاب الجهاد والسير، باب كِتَابِ النَّبِيِّ –صلى الله عليه وسلم– إِلَى هِرَقْلَ يَدْعُوهُ إِلَى الإِسْلاَمِ.163/5/رقم4707.

- **ولا تبخسوا الناس أشياءهم:**

وما أشبه غَمْطِ النَّاسِ بقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا﴾ [الأعراف: 85] فغمط الناس إفساد للأرض بعد إصلاحها، وإنصاف الناس إصلاح للأرض بعد إفسادها" والله يحب الكلام بعلم وعدل، وإعطاءَ كل ذي حق حقه، وتنزيلَ الناس منازلهم"[1].

قد جبلت القلوب على النفور من غَمْطِ النفس حقها" ولا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ، وَالْكِبْرُ: بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ"[2].

ويرى الإمام مالك أن الخواطر التي تقع في القلب، من محبة الثناء على أعمال الخير، لا يقدح فيها إذا كان أصلها لله، وذلك مستفاد من تمني عمر المذكور، ووجه تمني عمر "رضي الله عنه"، ما طُبِعَ الإنسان عليه من محبة الخير لنفسه وولده[3]" وإنما المرء حديث دهره، ولولا الثناء كأنه لم يولد"[4].

ثامنًا: اللطائف الدعوية والتربوية:

1. فيه احترام وتقدير وإجلال العلماء والمعلمين وأصحاب الفضل والتقوى.
2. سؤال أهل العلم فيما أشكل علينا فهمه.
3. مراعاة أحوال المخاطبين، وإقالةُ ذوي الهيئات عثراتهم وزلّاتهم.
4. حسن الأدب مع الناس، مراعاة الفروق الفردية، إجابة المعلم لتلاميذه إذا سألوا.
5. إنزال الناس منازلهم ليس فيه محاباة ولا مجاملة ولا مغايرة .
6. الجدل مع الناس بالتي هي أحسن، وهذا نستفيده من موقف عائشة لما قيل لها في ذلك.
7. حسن الأدب مع الناس، وفيه تُعلِّمنا أمّنا في هذا الحديث كيف لا نردُّ سائلاً، فضلاً عن نَهْرِه.
8. بيان الدليل على صحة أفعالنا بقول الرسول والاستشهاد بذلك إذا لزم الأمر.
9. في قوله "صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ": أنزلوا الناس" إشارة إلى انتقاء الألفاظ، فإن لفظ الإنزال يشترك مع غيره في معنى هبوط الشيء ووقوعه، لكنه يخالف" حط" و"وضع" و" سفل" ونحوها لأن فيهما معنى" المنحط" و"الوضيع "و" السافل" ولا يشتق من مادة نزل مثل هذه الألفاظ، ولذا جاء التعبير عن القرآن، منزل وتنزيل، ولم يستعمل غيرها في حقه.
10. في قوله "صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ": "أنزلوا الناس" إشارة إلى تقديم الخدمة للناس، فإن اللفظ "أنزلوا" بصيغة الأمر يدل على ذلك، وهو مشعر بإقامة ما يشبه النزل لهذا الغرض، وإقامة المؤسسات التي تقوم على خدمة الناس وإنصافهم.
11. في قوله "صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ": "منازلهم" تَلَطُّفٌ بالضيف، وإكرام له، من حيث إضافة المنازل إليهم، وهذا غاية الإكرام.

---

(1) ابن تيمية في الفتاوى (205/12).

(2) مسلم، كتاب: الإيمان، باب: تحريم الكبر وبيانه 1/ 65 رقم 275 واللفظ له، والترمذي، كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في الكبر ص: 453رقم: 1999، وأبو داود، كتاب: اللباس، باب: ما جاء في الكبر ص: 611 رقم: 4091، وابن ماجه، كتاب: المقدمة، باب: في الإيمان 1/ 22 رقم: 59، وأحمد 659/1 رقم: 3779 وكرره بألفاظ متقاربه.

(3) انظر: فتح الباري147/1 تعقيبًا على حديث ابن عمر: إن من الشجر شجرة.

(4) انظر: جمهرة الأمثال للعسكري352/1. في سؤال النبي ﷺ عن شجرة من شجر البوادي مثل المسلم.

12. إن تفقد الإمام أحوالَ رعيته لما فيه من إزالة ظلم المظلوم، وكشف كربة المكروب، وردع أهل الفساد، وإظهار الشرائع والشعائر، من تنزيل الناس منازلهم "ويستحب لمن ورد عليه زائرون أو ضيوف ونحوهم، أن يسأل عنهم لينزلهم منازلهم"[1]
13. يصلح حديثنا دليلًا مؤنسًا على العمل برأي الأكثر عددًا؛ من أهل العلم والتجربة والمشيخة، فإنَّ من الإنصاف" الترجيح بالأكثر عددًا، والأكثر تجربة"[2] لأنَّ الأخذ برأي عدد كبير، يخالفه عدد قليل، من تنزيل الناس منازلهم، وقد يشهد لهذا استشارة عمر "رضي الله عنه" مشيخةَ قريش مع من انضم إليهم ممن وافق رأيهم؛ من المهاجرين والأنصار، فإنَّ مجموع ذلك أكثر من عدد من خالفه، من كلٍ من المهاجرين والأنصار، ووازن ما عند الذين خالفوا ذلك من مزيد الفضل في العلم والدين، ما عند المشيخة من السن والتجارب، فلما تعادلوا من هذه الحيثية، رَجَّح بالكثرة، ووافق اجتهادُه النَّصَّ"[3] فَكَيْفَ أخذُه رأيهم يوم رجع في الطاعون المسألةَ.
14. دَلَّ حديثنا وحديث أبي أُسَيْدٍ الساعدي رضي الله عنه" خير دور الأنصار بنو النجار"[4] على جواز المفاضلة بين الناس لمن يكون عالمًا بأحوالهم، لينبه على فضل الفاضل، ومن لا يلحق بدرجته من الفضل، فيمتثل أمره "صلى الله عليه وسلم"، بتنزيل الناس منازلهم"[5].

تاسعًا: اللطائف البيانية:

1. حديث النبي "صلى الله عليه وسلم" هذا من سائر أمثاله وروائع أقواله وأحاسن حكمه في جوامع كلمه التي يلوح عليها نور النبوة وتجمع فوائد الدين والدنيا.[6]
2. يعد هذا الحديث من الأمثال من الحديث النبوي والحكم[7]، وهو من جوامع كلم النبي "صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، مما لا يستغني عنه عالم وإمام، كالشاهد والمثل، والشذرة والكلمة السائرة، فيزيد المنطق تفخيمًا، ويكسبه قبولاً، ويجعل له قدرًا في النفوس، وحلاوة في الصدور، ويدعو القلوب إلى وعيه، ويبعثها على حفظه[8].
3. استخدام أسلوب الأمر في قوله: أنزلوا.
4. استخدام أسلوب المثل لتقريب الصورة في أذهان المستمعين.

عاشرًا: فوائد مهمة من خلال الحديث:

1. يجب إنزال الناس منازلهم. كلٌّ بحسب مكانته وهيئته بين الناس وفي المجتمع.
2. فيه الْحَضّ عَلَى مُرَاعَاة مَقَادِير النَّاس وَمَرَاتِبهمْ وَمَنَاصِبِهِمْ وَتَفْضِيل بَعْضهمْ عَلَى بَعْض فِي الْمَجَالِس وَفِي الْقِيَام وَغَيْر ذَلِكَ مِنْ الْحُقُوق، قال النووي: "ومن فوائده تفاضل الناس في الحقوق على حسب منازلهم ومراتبهم وهذا في بعض الأحكام أو أكثرها، وقد سوى الشارع بينهم في الحدود وأشباهها مما هو معروف والله أعلم".[9]

---

(1) عون المعبود (360/5).
(2) فتح الباري (190/10).
(3) فتح الباري (190/10).
(4) البخاري كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ خَرْصِ التَّمْرِ125/2رقم:5،33/1481/رقم 3789 و3790و3791و3807 ،52/7 رقم 5300، 17/8 رقم 6053 واللفظ له، ومسلم كتاب الفضائل، باب فِي مُعْجِزَاتِ النَّبِيِّ –صلى الله عليه وسلم– 61/7 رقم: 6087 و6577 و6580 و6581 و6582 و6583.
(5) قاله ابن التين، ونقله الحافظ في الفتح (471/10).
(6) الثعالبي، الإعجاز والإيجاز (ص22).
(7) المستطرف في كل فن مستظرف (ص37).
(8)انظر: جمهرة الأمثال (4/1).
(9) شرح النووي (19/1).

قال ابن رجب[1] في ترجمة الشيخ عبد القادر الجيلاني: "ومن ساق الشيوخ المتأخرين مساق الصدر الأول، وطالبهم بطرائقهم، وأراد منهم ما كان عليه الحسن البصري وأصحابه مثلاً من العلم العظيم، والعمل العظيم، والورع العظيم، والزهد العظيم، مع كمال الخوف والخشية، وإظهار الذل والحزن، والانكسار والازدراء على النفس، وكتمان الأحوال والمعارف، والمحبة والشوق ونحو ذلك –فلا ريب أنه يزدري المتأخرين، ويمقتهم، ويهضم حقوقهم. فالأولى تنـــزيل الناس منازلهم، وتوفيتهم حقوقهم، ومعرفة مقاديرهم، وإقامة معاذيرهم. وقد جعل اللّه لكل شيء قدرًا."

3. جواز جلوس المرأة مع الرجال في حدود الشرع.
4. يجب سؤال أهل الذكر إن كنا لا نعرف.
5. إنصافُ الناس، وعدم بخسهم حقوقهم، قال الله تعالى:﴿وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود: 85].

الحادي عشر: الإعراب:

أنزلوا: فعل أمر مبني على النون، والواو واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

الناسَ: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

منازلهم: مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه، والميم علامة جمع وهو حرف لا محل له من الإعراب.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث، فلله الحمد والمنة، وله الكمال المطلق في أسمائه وصفاته وبعد...، فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. حديث "انزلوا الناس منازلهم" حديث حسن بشواهده كما أثبت الباحث.
2. ذكر الإمام مسلم الحديث المعلق بصيغة التمريض يشير إلى تضعيفه.
3. ثبوت سماع ميمون بن مهران من عائشة "رضي الله تعالى عنها".
4. يحيى بن اليمان حديثه حسن ما لم يتفرد.
5. يعد هذا الحديث من الأمثال من الحديث النبوي.
6. إن احترام أهل الفضل، وكبار السن من الآداب المهمة في الإسلام.
7. هذا الحديث من جوامع الكلم فألفاظ قليلة، ولكنه كثير المعاني.

توصيات:

- يوصى الباحث، المتخصصين في العلوم الشرعية وبخاصة علم الحديث بإظهار عظمة السنة النبوية وإخراج كنوزها، وذلك من خلال الدراسة التحليلية لأحاديثها.
- يوصي الباحث طلبة العلم بضرورة دراسة الأحاديث المختلف في تصحيحها، وبيان الصواب في الحكم عليها.

(1) في ذيل طبقات الحنابلة (2/197-198).

- يوصي الباحث بدراسة الأحاديث التي لها علاقة بواقع المسلمين المعاش، لحل مشكلاتهم.
- يوصي الباحث بدراسة أحاديث الصحيحين المتكلم فيها، دراسة تقوم على أساس الدفاع والذب عنهما.
- يوصي الباحث الدعاة والمربين إلى انتهاج الأساليب النبوية في معاملة الناس، وعدم التعقيد والتعجيز في التعامل.
- يوصى الباحث الدعاة والمربين على القرب والالتفاف حول المدعوين وإشعارهم بحرصهم عليهم وعلى مصالحهم وعدم احتقارهم وملاطفاتهم.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

ابن أبي حاتم؛ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي. **الجرح والتعديل**. ط1. بحيدر آباد الدكن، الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، وأعادت طبعه على نفس الطبعة بيروت: دار الكتب العلمية، 1271هـ-1952م.

ابن أبي حاتم؛ أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم. **المراسيل**. تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1397هـ.

ابن أبي شيبة؛ الحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ابراهيم بن عثمان ابن أبي بسكر بن أبي شيبة الكوفي العبسي. **مصنف ابن أبي شيبة في الاحاديث والآثار**. طبعة مستكملة النص ومنفحة ومشكولة ومرقمة الاحاديث ومفهرسة، ضبطه وعلق عليه الاستاذ سعيد اللحام. بيروت: مكتب الدراسات والبحوث في دار الفكر، (د. ت).

ابن أبي عاصم؛ أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني. **الزهد**. المحقق: عبد العلي عبد الحميد حامد. ط2. القاهرة: دار الريان للتراث، 1408هـ.

ابن الأثير؛ أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري. **أسد الغابة في معرفة الصحابة**. المحقق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود. ط1. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1415هـ-1994م.

ابن الأثير؛ أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عزالدين ابن الأثير. **النهاية في غريب الحديث والأثر**. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1399هـ-1979م.

ابن الجوزي؛ أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. **الضعفاء والمتروكون**. تحقيق: عبد الله القاضي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ.

ابن الصلاح؛ عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح. **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**. المحقق: موفق عبد الله عبد القادر. ط2. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1408هـ.

ابن الصلاح؛ عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين. **فتاوى ابن الصلاح**. المحقق: موفق عبد الله عبد القادر. ط1. بيروت: مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، 1407هـ.

ابن المِبْرَد؛ يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبْرَد الحنبلي. **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**. تحقيق وتعليق: روحية عبد الرحمن السويفي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ-1992م.

ابن تيمية؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي. **الفتاوى الكبرى**. المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ-1995م.

ابن حبان؛ محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ التميمي، أبو حاتم البُستي. **الثقات**. ط1. حيدر آباد -الدكن، الهند: دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ-1973م.

ابن حجر؛ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. **الإصابة في تمييز الصحابة**. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ-1995م.

ابن حجر؛ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. **تقريب التهذيب**. قدم له دراسة وافية وقابله مقابلة دقيقة: محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد، 1411هـ-1991م.

ابن حجر؛ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. ط1. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ.

ابن حجر؛ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر الكناني العسقلاني. **طبقات المدلسين المسمى تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**. تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوتي. ط1. الأردن: مكتبة المنار، 1404هـ.

ابن حجر؛ الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**. بيروت: دار المعرفة، 1379هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

ابن حجر؛ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. **النكت على كتاب ابن الصلاح**. المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. ط1. المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1404هـ-1984م.

ابن حَمْزَة الحُسَيْني؛ إبراهيم بن محمد بن محمد كمال الدين ابن أحمد بن حسين، برهان الدين ابن حَمْزَة الحُسَيْني الحنفي الدمشقيّ. **البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف**. المحقق: سيف الدين الكاتب. بيروت: دار الكتاب العربي، (د. ت).

ابن رجب؛ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي. **ذيل طبقات الحنابلة**. المحقق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط1. الرياض: مكتبة العبيكان، 1425هـ-2005م.

ابن سعد؛ محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري. **الطبقات الكبرى**. المحقق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار صادر، 1968م.

ابن طولون؛ شمس الدين ابو عبدالله محمد بن علي بن احمد بن علي بن خمارويه الصالحي لابن طولون. **الشذرة في الأحاديث المشتهرة**. تحقيق: كمال بن بسيوني زغلول. بيروت: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1993م.

ابن عبد البر؛ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**. المحقق: علي محمد البجاوي. ط1. بيروت: دار الجيل، 1412هـ-1992م.

ابن عساكر؛ أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر. **تاريخ دمشق**. دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي. ط1. بيروت: دار الفكر، 1415هـ-1995م.

ابن فارس؛ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط1. بيروت: دار الفكر، 1399هـ-1979م.

ابن قانع؛ أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي. **معجم الصحابة**. المحقق: صلاح بن سالم المصراتي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، 1418هـ.

ابن ماجه؛ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. **سنن ابن ماجه**. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية -فيصل عيسى البابي الحلبي، (د. ت).

ابن معين؛ أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي. **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. ط1. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1399هـ-1979م.

ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري. **لسان العرب**. المحقق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي. القاهرة: دار المعارف، (د. ت).

أبو بكر البيهقي؛ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي. **شعب الإيمان**. حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي. ط1. الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، 1423هـ-2003م.

أبو داود السِّجِسْتاني؛ أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني. **رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه**. المحقق: محمد الصباغ. بيروت: دار العربية، (د. ت).

أبو داود السجستاني؛ سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي، أبي داود السجستاني. **سنن أبي داود**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، مع الكتاب: تعليقات كَمَال يوسُفْ الحوُت، والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، (د.ت).

أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني. **المراسيل**. المحقق: شعيب الأرناؤوط. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ.

أبو زرعة؛ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، ابن العراقي. **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**. تحقيق: عبد الله نوارة. الرياض: مكتبة الرشد، (د. ت).

أبو نعيم الأصبهاني؛ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. مصر: مطبعة السعادة، 1394هـ-1974م.

أبو نعيم الأصبهاني؛ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران. **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**. المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي. ط1. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1417هـ-1996م.

أبو يعلى الموصلي؛ أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي. **مسند أبي يعلى**. تحقيق: حسين سليم أسد. ط1. دمشق: دار المأمون للتراث، 1404هـ-1984م.

أبِي الشيخ الأصبهاني؛ أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني. **الأمثال في الحديث النبوي**. المحقق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. ط2. بومباي، الهند: الدار السلفية، 1408هـ-1987م.

أحمد بن حنبل؛ أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني. **مسند أحمد بن حنبل**. المحقق: أحمد محمد شاكر. ط1. القاهرة: دار الحديث، 1416هـ-1995م.

الألباني؛ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني. **تمام المنة في التعليق على فقه السنة**. ط5. الرياض: دار الراية، (د. ت).

الألباني؛ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني. **التوسل أنواعه وأحكامه**. المحقق: محمد عيد العباسي. ط1. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 1421هـ-2001م.

الألباني؛ أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح الألباني. **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**. الرياض: مكتبة المعارف، (د. ت).

الألباني؛ أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح الألباني. **السلسلة الصحيحة المجلدات الكاملة 1-9**. المصدر: تم كتابة هذه المجلدات وتصحيحها من قبل مجموعة من الأخوة. تم استيراده من نسخة: الشاملة 11000.

الألباني؛ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني. **صحيح أبي داود**. ط1. الكويت: مؤسسة غراس للنشر، 1423هـ-2002م.

الألباني؛ محمد ناصر الدين. **النصيحة بالتحذير من تخريب (ابن عبد المنان) لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة**. ط2. مصر: دار ابن عفان، 1421هـ-2000م.

البخاري؛ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري. **التاريخ الكبير**. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان. حيدر آباد، الدكن: دائرة المعارف العثمانية، (د. ت).

البخاري؛ محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. **صحيح البخاري**. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1. بيروت، لبنان: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، 1422هـ.

بدر الدين الزركشي؛ أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي. **النكت على مقدمة ابن الصلاح**. تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج. ط1. الرياض: أضواء السلف، 1419هـ-1998م.

بدر الدين العيني؛ أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني. **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1427هـ-2006م.

البغوي؛ أبو محمد محيي السنة الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي. **شرح السنة**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش. ط2. دمشق -بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ-1983م.

البيهقي؛ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي. **الآداب للبيهقي**. اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه. ط1. بيروت، لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية، 1408هـ-1988م.

الترمذي؛ محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى. **سنن الترمذي**. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها. بيروت: دار إحياء التراث العربي، (د. ت).

الثعالبي؛ أبو منصور عبد الملك عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي. **الإعجاز والإيجاز**. ط3. بيروت: دار الغصون، 1405هـ-1985م.

الحاكم النيسابوري؛ أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري. **معرفة علوم الحديث**. تحقيق: السيد معظم حسين. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية، 1397هـ-1977م.

الحكيم الترمذي؛ محمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبو عبد الله، الحكيم الترمذي. **نوادر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم**. تحقيق: عبد الرحمن عميرة. بيروت: دار الجيل، 1992م.

الخرائطي؛ أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري. **مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها**. تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري. ط1. القاهرة: دار الآفاق العربية، 1419هـ-1999م.

الخطيب البغدادي؛ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. **المتفق والمفترق**. دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي. ط1. دمشق: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، 1417هـ-1997م.

الخطيب البغدادي؛ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**. المحقق: د. محمود الطحان. الرياض: مكتبة المعارف، (د. ت).

الخطيب البغدادي؛ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي. **تاريخ بغداد**. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ.

الديلميّ؛ شيرويه بن شهردار بن شيرو يه بن فناخسرو، أبو شجاع الديلميّ الهمذاني. **الفردوس بمأثور الخطاب**. المحقق: السعيد بن بسيوني زغلول. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ-1986م.

الذهبي؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي. **تذكرة الحفاظ**. ط1. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م.

الذهبي؛ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. **سير أعلام النبلاء**. مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ-1985م.

الذهبي؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الذهبي الدمشقي. **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**. قابلهما بأصل مؤلفيهما وقدم لهما وعلق عليهما وخرج نصوصهما: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب. ط1. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن، 1413هـ-1992م.

الراغب الأصفهاني؛ الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني أبو القاسم. **المفردات في غريب القرآن**. تحقيق: صفوان عدنان داودى. دمشق -بيروت: دار العلم الدار الشامية، 1412هـ.

الزيلعي؛ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي. **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي**. قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري. المحقق: محمد عوامة. ط1. بيروت، لبنان: مؤسسة الريان للطباعة والنشر، جدة، السعودية: دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1418هـ-1997م.

السخاوي؛ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي. **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**. المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد. ط1. بيروت، لبنان: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 1419هـ-1999م.

السخاوي؛ أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي. **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**. تحقيق: محمد عثمان الخشت. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي، 1405هـ-1985م.

السمرقندي؛ أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي. **تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين**. حققه وعلق عليه: يوسف علي بديوي. ط3. دمشق -بيروت،: دار ابن كثير، 1421هـ-2000م.

السهارنفوري؛ خليل أحمد السهارنفوري. **بذل المجهود في حَلّ أبي دَاوُد**. مع تعليق محمد زكريا بن يحيى الكاندهلوي. بيروت: دار الكتب العلمية، (د. ت).

شهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح الأبشيهي. **المستطرف في كل فن مستظرف**. تحقيق: د. مفيد قميحة. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية، 1986م.

الشوكاني؛ محمد بن علي بن محمد الشوكاني. **السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار**. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1405هـ.

صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي. **الوافي بالوفيات**. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث، 1420هـ-2000م.

الصنعاني؛ محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين. **سبل السلام**. القاهرة: طبعة دار الحديث، (د. ت).

الطحاوي؛ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي. **شرح مشكل الآثار**. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415هـ-1994م.

محمود، عبدالمجيد. **أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1964م.

العجلوني؛ إسماعيل بن محمد العجلوني. **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**. القاهرة: مكتبة القدسي، 1351هـ.

العجلي؛ أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي. **معرفة الثقات**. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1405هـ-1985م.

العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي. **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح**. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. ط1. المدينة المنورة، السعودية: المكتبة السلفية، 1389هـ-1969م.

العسكري؛ أبي هلال العسكري. **جمهرة الأمثال**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش. ط2. بيروت: دار الفكر، 1988م.

العظيم آبادي؛ أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي. **عون المعبود شرح سنن أبي داود**. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. ط2. المدينة المنورة: المكتبة السلفية، 1388هـ-1968م.

العلائي؛ أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي. **المختلطين**. تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب وعلي عبد الباسط مزيد. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1417هـ-1996م.

علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور. **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**. ط1. بيروت، لبنان: دار الفكر، 1422هـ-2002م.

الفيروز آبادى؛ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى. **القاموس المحيط**. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. ط8. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1426هـ-2005م.

أبو مالك، كمال بن السيد سالم أبو مالك. مع تعليقات فقهية معاصرة لفضيلة الشيخ/ ناصر الدين الألباني وفضيلة الشيخ/ عبد العزيز بن باز وفضيلة الشيخ/ محمد بن صالح العثيمين. **صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة**. ط12. مصر: المكتبة التوفيقية، (د.ت).

محمد الرازي؛ زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي. **مختار الصحاح**. المحقق: يوسف الشيخ محمد. ط5. صيدا-بيروت: المكتبة العصرية-الدار النموذجية، 1420هـ-1999م.

المزي؛ يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي. **تهذيب الكمال**. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ-1980م.

مسلم بن الحجاج؛ أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. **صحيح مسلم المسمى المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم**. بيروت: دار الجيل، بيروت: دار الأفاق الجديدة، (د. ت).

المناوي؛ زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي. **فيض القدير شرح الجامع الصغير**. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ-1994م.

المنذري؛ عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري. **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**. المحقق: إبراهيم شمس الدين. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ.

ريان، نزار. **التعريف بأسباب إيراد الحديث النبوي الشريف**. بحث كتبه المحاضر بكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية، 2002م.

النسائي؛ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. **سنن النسائي**. المحقق: مكتب تحقيق التراث. ط5. بيروت: دار المعرفة، 1420هـ.

النووي؛ أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي. **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**. ط2. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392م.